مجلس الأمن

مؤقت

السنة الرابعة والسبعون

الجلسة **٨٥٧٠**

الأربعاء، ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٩، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد ميسا – كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد هيوسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيستويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد سيثولي
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هنتر

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تعزيز التعاون الثلاثي

رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة (S/2019/538)

1921138 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تعزيز التعاون الثلاثي

رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة (S/2019/538)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بنغلاديش، مصر، إثيوبيا، باكستان، رواندا، أوروغواي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والفريق دنيس غيلنسبور، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ والسيدة ألكسندرا نوفوسيلوف، الزميلة الأقدم في مركز براين أوركوهارت لعمليات السلام التابع للمعهد الدولي للسلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/538 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/ يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة المتحدة يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر أعضاء مجلس الأمن على منحي هذه الفرصة لمناقشة السبل الكفيلة بتعزيز وتفعيل وإعادة تنشيط نهجنا إزاء الحوار والتعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة.

لقد قطعنا شوطا طويلا منذ عام ٢٠٠١، عندما دعا مجلس الأمن، في أعقاب تقرير الإبراهيمي عن أعمال فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام (انظر S/2000/809)، إلى تحسين العلاقة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ''من أجل تعزيز روح الشراكة والثقة والتعاون والثقة المتبادلة'' (S/PRST/2011/17).

والتعاون الثلاثي القوي عنصر بالغ الأهمية في تعزيز عمليات حفظ السلام. وهو هام اليوم بصفة خاصة، إذ تهدف مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام إلى تعزيز الحلول الجماعية للتصدي للتحديات التي تواجه حفظة السلام. والعمل المشترك لمجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة مع سائر أصحاب المصلحة سيكون أساسيا لكفالة مواصلة إحراز التقدم.

وينطبق ذلك على العديد من مجالات حفظ السلام. وتحسين سلامة وأمن حفظة السلام التابعين لنا من بين تلك المجالات. وبينما نسعى باستمرار إلى تنفيذ خطة العمل بشأن أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، فإن هذا التعاون القوي يمكننا على نحو أفضل من تحديد الثغرات وإيجاد الحلول للتحديات التي تواجه حفظة السلام في الميدان.

وتلك المنافع تنطبق أيضا على جهودنا بشأن الأداء، والذي احتشد أعضاء المجلس بشأنه بشكل كبير. وإذ نعمل على سبيل الأولوية لتنفيذ القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨) الذي اتخذ في أيلول/ سبتمبر الماضي برئاسة الولايات المتحدة، فإن المشاركة المستمرة من أعضاء المجلس فضلا عن البلدان المساهمة بقوات والبلدان

المساهمة بأفراد شرطة ستكون أساسية لتحقيق التقدم المستدام. وذلك هو الحال على سبيل المثال بشأن النظام الشامل لتقييم الأداء. وبينما نواصل تطبيقه وتنفيذه في عدد متزايد من بعثاتنا، نحتاج إلى آراء ودعم ومشاركة مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة حتى نتمكن من الاستجابة على أفضل نحو للاحتياجات ويصبح النظام أكثر كفاءة وفائدة للجميع. وفي العديد من المجالات ذات الأهمية البالغة للأداء مثل التدريب والتفكير والمعدات، يمكن للنهج الثلاثي أن يحقق نتائج قوية. وآليات مثل آلية التنسيق المبسّطة ومشروع الشراكة الثلاثية هي إلى حد ما أشكال ملموسة لروح التعاون الثلاثي.

والولايات يمكن أن تستفيد كثيرا من منظورات وخبرات البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة الموجودة في الميدان بغية جعلها أكثر تركيزا وتواؤما وقابلية للتحقيق. وهذه ليست سوى بضعة مجالات يكتسي فيها التعاون الثلاثي أهمية في فعالية عمليات حفظ السلام.

وهناك عدد من الآليات الموجودة اليوم لتيسير المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة. وتشمل المشاورات الرسمية وغير الرسمية للمجلس مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة والفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام ولجنة الأركان العسكرية. وخارج المجلس، فإن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة بالطبع محفل هام للنقاش يشمل أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة.

وإعلان الالتزامات المشتركة لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام الذي أيده كل أعضاء مجلس الأمن يدعونا جميعا إلى تنفيذ الالتزامات الحكومية الدولية القائمة بشأن التعاون الثلاثي. وإذ قررت الدول الأعضاء القيام بدور الريادة في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، فإن تنوعها وعملها المشترك سيوفر مثالا آخر على أهمية التعاون الثلاثي في كل مجال من المجالات المواضيعية للمبادرة.

لذلك تنعقد جلسة اليوم في الوقت المناسب، لا سيما لأن مؤتمر رؤساء أركان الدفاع الثالث الذي سيعقد في الأمم المتحدة غدا، يمثل فرصة بالغة الأهمية لتحقيق التعاون الثلاثي بما يشمل البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة على أعلى مستويات القوات النظامية للتشاور فيما بينها ومع الأمانة.

(تكلم بالفرنسية)

ونظرا لأهمية التعاون الثلاثي في تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام، كما ذكرت للتو، أود أن أشاطركم بعض الأفكار بشأن كيفية العمل معا بشكل جماعي لتعزيز التعاون الثلاثي. ومن خلال الإستفادة من مزايا بعضنا البعض ومواطن القوة وإسهامات كل منا، يمكننا أن نعمل سويا لكي نضمن أن يحقق التعاون إمكاناته بالكامل.

وفي المقام الأول، ما زالت الأمانة العامة على استعداد لتقديم دعمها الكامل إلى نظام ذي طابع مؤسسي أكبر للاتصالات الرسمية وغير الرسمية بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، وفقا لولاية كل منها طبعا. ويمكن أن تغدو تلك الإتصالات مفيدة طوال دورة حياة البعثة: عند تجديد الولايات بطبيعة الحال، ولكن أيضا في أي وقت تواجه البعثة فيه تحديات أو مشاكل خاصة، أو عقب الاستعراضات الاستراتيجية. وينبغي أن تشجع هذه الاجتماعات الحوار الصريح والمفتوح والتفاعلي بين الشركاء في هذا الحوار الثلاثي. ويكون الحوار أنجع عندما يجمع بين كل من اللقاءات الرسمية وغير الرسمية. وأشير في هذا الصدد إلى الممارسة التي رتبتها نيوزيلندا خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن، حيث ينظم أحد أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية وتفاعلية مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، وهي الممارسة

التي أثبتت جدواها وحظيت بالتقدير. ومن أجل الإسهام في نجاح تلك الاجتماعات، ستواصل الإدارة التابعة لي المشاركة بنشاط في تلك المشاورات، والعمل مع جميع المحاورين، وتبادل خبرتها الفنية المتعلقة بالتحضير للمشاورات وإجرائها.

كما أود أيضا أن أشجع الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز التعاون الثلاثي من خلال عقد جلسات المجلس بشأن مسائل حفظ السلام الشاملة، على غرار هذه الجلسة. وهذه الاجتماعات مفيدة لأنها تعمل على صقل نهجنا المشترك وفهمنا للتحديات الراهنة والإجراءات ذات الأولوية التي يتعين اتخاذها، مما يساعد على تعزيز عمليات حفظ السلام. وأشير، على سبيل المثال، إلى المناقشة التي أجرتها في أيار/مايو الماضي الرئاسة الإندونيسية لمجلس الأمن بشأن التدريب وبناء القدرات (انظر S/PV.8521)، والتي عمقت تحليلنا المشترك لهذه المسألة البالغة الأهمية في عملياتنا. وأفكر أيضا في زيارات مجلس الأمن لبعثاتنا، والتي توفر فرصا كبيرة لتبادل الآراء مع قواتنا لحفظ السلام ومع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وتوفر هذه الزيارات فرصة أيضا لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وأثرها الملموس على أرض الواقع، وإعداد تقارير في هذا الصدد.

ويسرني أيضا الإشارة إلى أنشطة الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع للمجلس، كما أود أن أشيد بعمل كوت ديفوار، التي تولت رئاسة الفريق العامل طوال السنة والنصف الماضية. ففي إطار قيادة ذلك البلد، نظم الفريق العامل تبادلا مفيدا جدا للآراء بشأن قضايا محورية من قبيل مكان المرأة في عمليات حفظ السلام، وحماية المدنيين، والعلاقة مع الدول المضيفة، على سبيل المثال لا الحصر. إن كوت ديفوار بوصفها هي نفسها دولة مضيفة، وكأحد البلدان المساهمة بقوات، وكعضو في مجلس الأمن، تتيح للمجلس منظورا فريدا. وبشكل أعم، أود أن أشدد على الدور المحوري الذي يضطلع به أعضاء المجلس الذين هم أيضا من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وهناك العديد من الحاضرين هنا، بما في ذلك البلد الذي تمثلونه، سيدي الرئيس. وتلك الدول الأعضاء بطبيعة الحال عند مفترق الطرق في صميم التعاون الثلاثي، ويمكن بالتالي أن تضطلع بدور حيوي في تنظيمه من خلال هذه الاجتماعات أو الزيارات.

(تكلم بالإنكليزية)

وأشجع الممثلين على النظر في توسيع نطاق التعاون الثلاثي أحيانا، حسب الاقتضاء، لضمان نجاح تنفيذ الولاية. ويشمل إعلان الالتزامات المشتركة المتعلقة بالمعونة من أجل السلام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التزامات من أجل

> ”تعزيز التعاون والتخطيط بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية“،

وكذلك

> ”النظر في خيارات لتعزيز التفاعل المباشر بين الحكومات المضيفة ومجلس الأمن“.

وفي العديد من السياقات، يمكن أن تستفيد بعثات حفظ السلام، من المشاركة الأكثر اتساقا وتوثيقا بين مجلس الأمن والحكومة المضيفة. وكما يعلم المجلس تماما، تعد إقامة الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مهمة جدا على نحو متزايد من أجل كفاءة حفظ السلام.

وفيما يتعلق بعمليات الاتحاد الأفريقي التي يأذن بها مجلس الأمن، نرى بالفعل شكلا من أشكال التعاون الرباعي – فيما بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، والأمانة العامة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك مجلس السلام والأمن ولجنته التابعين للاتحاد الإفريقي. إن لاجتماعات مجلس الأمن بشأن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية قيمة

خاصة بتعزيزها للتحليل المشترك للحالات، والتفكير المشترك بشأن المبادرات أو الإجراءات التي يتعين اتخاذها. وقد كانت المناقشات المفتوحة التي نُظمت في الآونة الأخيرة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي – على سبيل المثال، والتي نظمت آخرها في شباط/فبراير ٢٠١٩ غينيا الاستوائية بشأن مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ (انظر S/PV.8456) مفيدة جدا في إلقاء الضوء على الكيفية التي يمكن أن تساعد بها هذه الشراكة على مواجهة التحديات الراهنة.

وأخيرا، ففيما يتعلق بدور الأمانة العامة، نرحب بالمشاركة الفنية من جانب البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة أثناء جلساتنا، وبقيمة الحوار الأكثر جدوى بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة. ونلتزم بمواصلة بذل جهودنا لتقديم إحاطات إلى البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، بصورة منتظمة وتوفير المعلومات في الوقت المناسب، بشأن التطورات الحاصلة على أرض الواقع والحوادث الأمنية الخطيرة، على سبيل المثال. والإدارة مستعدة أيضا لتقديم معلومات مفيدة، بما في ذلك بشأن التحديات المستمرة، وتحليلات النزاعات وتقييمات المخاطر، ومناقشة خيارات الولايات قبل الإذن بالعملية أو تجديدها.

وأتطلع إلى الاستماع اليوم إلى الشركاء من الدول الأعضاء بشأن السبل الأخرى التي يمكن بها زيادة تعزيز هذا التعاون، بما في ذلك من جانب الأمانة العامة. وما زلنا ملتزمين بالعمل مع الجميع هنا، مع أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، بما يضمن أن تكون آليات التعاون الثلاثي قوية ودينامية. وبروح العمل من أجل حفظ السلام، نتطلع إلى تعزيز التعاون الثلاثي الذي من شأنه أن يسهم في تجديد مشاركتنا الجماعية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للفريق غيلنسبوري.

الفريق غيلنسبوري: إنه لشرف عظيم أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن اليوم والإعراب عن منظور قائد القوة بشأن التفاعل بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات.

واسمحوا لي في البداية بأن أُرسي حججي على بعض كلمات بشأن الحالة على أرض الواقع. وإذ أضع في الاعتبار أن المجلس تداول مؤخرا بشأن مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (انظر S/PV.8568)، سأتوخى الإيجاز الشديد.

إن قواتنا تنشر في شمال مالي لدعم الأطراف الموقعة على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، بما في ذلك الإشراف على اتفاق وقف إطلاق النار. وكأولوية ثانوية علينا تحسين الحالة الأمنية في المنطقة الوسطى، حيث كرسنا الجهود لحماية المدنيين إزاء مجموعة مختلطة من التهديدات التي تتجلى في هجمات وحشية متواترة ضد النساء والأطفال. ويستمر الوضع الصعب، بسبب التهديدات التي يتعرض لها أفرادنا. وفي الواقع، نحن مستهدفون ومعرضون لهجمات مباشرة متكررة ومعقدة ضد قواعدنا، فضلا عن هجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة ضد القوافل اللوجستية. وللأسف، فقد الكثير من حفظة السلام أرواحهم في هذا الجهد.

وفي الواقع، إن الحالة معقدة وصعبة جدا، وتتجاوز خبراتي السابقة في أفغانستان مثلا، وأبعد عما هو متوخى في عمليات حفظ السلام التقليدية. ومع ذلك، ها نحن هنا، وقد وجدنا سبلا مختلفة وجديدة للعمل والوفاء بالولاية. إن القوة يجب أن تكون أكثر مرونة وأقل قابلية للتنبؤ بخططها، وأن تستجيب بشكل

أسرع، وأن تكون أكثر قدرة على التنقل، وعلى استخدام قواعد الاشتباك إلى أقصى حد. وقد اتخذت خطوات في هذا الإتجاه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق زادت وتيرة العمليات بأكثر من ١٠٠ في المائة. والأهم من ذلك، نعمل على تغيير عقلية أفراد حفظ السلام لتصبح أكثر استباقا ومرونة وقوة.

وفي ظل هذه الخلفية الصعبة لحفظ السلام، فإن من المنطقي الإفتراض بأن جميع الجهات الفاعلة المرتبطة بجهود الأمم المتحدة ستواجه تحديات، وأن ترتيبات التعاون سوف تزداد أهمية. وفي رأيي، يتطلب هذا تعزيز آليات التعاون والتشاور بين الميدان والمقر. وأفهم أن تلك الأفكار ترد أيضا في مبادرة الأمين العام بشأن العمل من أجل حفظ السلام وإعلان الالتزامات المشتركة بشأن علميات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وبالإشارة إلى التعاون الثلاثي، أود أن أوضح ما يتعلق بالبلدان المساهمة بقوات. من المهم بالنسبة للبعثة أن تواصل الأمانة العامة والدول الأعضاء دعم البلدان المساهمة بقوات منذ البداية، بما في ذلك توفير التدريب قبل النشر والتدريب اللاحق في البعثات، والمعدات وجهود التدريب المرتبطة بها. ولهذا أهمية خاصة بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات ستلتحق ببعثات عالية المخاطر مثل البعثة التي في مالي. ومن المهم أن تكون هناك أهداف ومعايير محددة بوضوح لبلداننا التقليدية المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة بشأن توقعات الأمم المتحدة، وزيادة الدعم المقدم في مجال التدريب قبل النشر، بالإضافة إلى احتياجات التدريب داخل البعثة. ويجب مواءمة تلك الاحتياجات بحيث تعكس التغييرات في الأوضاع الأمنية على أرض الواقع والتغييرات في الموجزات التنفيذية.

كما يعلم المجلس، هناك بعض البلدان المساهمة بقوات تدفع ثمنا أكبر من غيرها من حيث الإصابات. ويجب إعطاء الأولوية لتلك الدول فيما يتعلق بالتدريب والمعدات وتدابير الدعم الأخرى. وتتمثل حماية القوة أيضا في منح القادة حرية العمل إلى أقصى حد ممكن، على سبيل المثال، بتقليل عدد المحاذير إلى أدنى حد ومنحهم القدرة غير المقيدة على نشر واستخدام جميع القوات داخل البعثة للنهوض بالولاية، من دون قيود وطنية، أو على الأقل فرض الحد الأدنى من القيود الوطنية.

أود الآن أن أبرز الأعمال التي نقوم بها في البعثة وفي إطار القوة في هذا الصدد. وبصفتي قائد القوة، أتعامل بشكل وثيق مع البلدان المساهمة بقوات وأجري حوارا معها من خلال كبار ممثليها الوطنيين من أجل تقديم المعلومات، والحصول على آرائهم وإقامة جسور الثقة وتوجيهها فيما بين الدول المساهمة بقوات. بالنسبة لي، إنه منتدى هام لتبادل الآراء والإعراب عن أولوياتي.

ثانيا، أقدر الترتيبات والحوار مع ممثلي الدول عندما يقومون بزيارتنا في مالي أو عندما تتاح لهم الفرصة للتحاور مع رؤساء أركان الدفاع، كما يفعلون عندما يشاركون في المؤتمر الذي يُعقد هذا الأسبوع هنا في نيويورك. إنه يتيح فرصة للتواصل والإبقاء على الحوار، لنا ولعواصمنا لتقديم وتلقي ردود فعل صريحة.

ثالثا، أُقدم تقريرا إلى الأمانة العامة عن جوانب القصور والتحديات التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات. كذلك أوضح الأمثلة الجيدة والقيادة الجيدة والمتانة التي تظهرها بعض البلدان المساهمة بقوات، لضمان أن تكون لدى الأمانة العامة أفضل صورة ممكنة عما نشهده على أرض الواقع.

أود أن أقدم بعض التوصيات النهائية. بالنسبة لي، فإن الاستراتيجية مزيج متوازن ومدروس بعناية من الغايات والطرق والوسائل. والولاية التي يوفرها مجلس الأمن تحدد لنا الغايات والأهداف. إن الطريقة التي نعمل بها يتم تدوينها وإصدارها في مفهوم عسكري توفره الأمانة العامة. وبالطبع، توفر البلدان المساهمة بقوات الموارد والوسائل. وهذه هي الوحدات التي ستُكمل البعثة في نهاية المطاف. ومن الواضح أن التعاون الوثيق في الحوار الثلاثي أمر أساسي من أجل تهيئة الظروف اللازمة

لتنفيذ الولايات المنوطة بنا تنفيذا فعالا، ولا سيما في البعثات الصعبة التي تواجه تحديات أمنية.

بصفتي قائدا القوة، يمكنني أن أساهم في ضمان أن ينطوي التعاون الثلاثي على فهم جيد للحالة قدر الإمكان داخل البعثة وأن تحصل البلدان المساهمة بقوات على معلومات صريحة ومهمة تُرسل مباشرة إلى عواصمها. وأرحب باستمرار توفر الإمكانيات لإجراء مزيد من الحوار، وأشجع العواصم على التخطيط للقيام بزيارات ميدانية لكي تتفهم على نحو أكثر ما تواجهه وحداتها من صعوبات في البيئة التي تعمل فيها.

لكي نرتقي إلى مستوى التوقعات العالية الراهنة، يجب على البلدان المساهمة بقوات أن تفي بولايتها وقواعد الاشتباك، ومجموعة سياسات الأمم المتحدة، وكتيباتها، فضلا عن بيانات متطلبات الوحدات، ومذكرات التفاهم، وما إلى ذلك. هذا هو التخطيط المفترض عندما نستقبل الوحدات في الميدان. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل زيادة آلياتها وتنقيحها لتقييم الوحدات وضمان المساءلة.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن امتناني للدول الأعضاء التي شاركت في البعثة، أو التي تشارك فيها حاليا بقوات أو ضباط أركان. إنه لشرف وامتياز لي أن أتولى قيادة القوة العسكرية للبعثة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الفريق غيلنسبوري على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة نوفوسيلوف.

السيدة نوفوسيلوف (*تكلمت بالفرنسية*): اسمحوا لي أولا أن أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى تقديم إحاطة لمجلس الأمن اليوم، ومن الجدير ذكره أنها كانت موضوع بحثي في العلاقات الدولية منذ أكثر من ٢٠ عاما. وقد دعاني المجلس إلى تناول مسألة التعاون الثلاثي، الذي قد يبدو في البداية مسألة تقنية، ولكن من الواضح أنه ليس كذلك. إن التعاون يكمن في صميم عمل مجلس الأمن عندما يتخذ قرارا؛ ولدى إنشاء أي عملية لحفظ السلام، ودعوة الأمانة العامة إلى إجراء عدد من الإصلاحات، وتقييم عمل حفظة السلام في الميدان أو عند النظر في إنهاء البعثة أو إغلاقها. وفي كل مرحلة من هذه المراحل، يجب على مجلس الأمن أن يشارك في ضرب ما من ضروب الحوار مع الأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وأعتقد أنه يجب تعزيز ذلك الحوار. بل ينبغي أن يصبح مبدأ أساسيا في منظمة لا يكون فيها الذين يقررون الولاية، أو يدفعون التكاليف، أو يساهمون بأفراد متماثلين.

يرسي القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١ الأساس للتعاون الثلاثي باعتماد إعلان مبادئ واقتراح عدد من الخيارات لتنظيم هذا التعاون. كذلك كلف الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن والذي أُنشئ في ذلك الوقت بمهمة العمل في تلك المنطقة. وفي القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، شدد المجلس أن مشاوراته مع الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات ينبغي أن تعزز قدرته على اتخاذ قرارات مناسبة وفعالة وفي الوقت المناسب للوفاء بمسؤولياته. وفي صلب ذلك القرار تكمن المناقشة حول فعالية عمليات حفظ السلام من حيث القدرات والدعم الكافي، والموارد البشرية والمالية الكافية، ودعم تدريب مختلف الموظفين، وبلورة المعلومات وتحليلها للمساعدة في التخطيط المنتظم، وكل ذلك تجسد في المناقشة التي دارت في المجلس خلال العام الماضي فيما يتعلق بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

منذ اتخاذ القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، فإن جميع الوثائق المرجعية التي تدعو إلى تحسين فعالية عمليات حفظ السلام، من مبدأ كابستون مرورا بتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) إلى مبادرة الأفق الجديد، كلها أشارت إلى ضرورة تعزيز التعاون الثلاثي. وقد اتخذت

مبادرات مختلفة ولكن لم يسفر أي منها عن عملية منتظمة ومنهجية لإضفاء الطابع المؤسسي على هذه الممارسة، أو إنشاء إطار، على النحو الوارد في تقرير برنامج العمل العالمي، أو بدء مشاورات تفاعلية ذات أثر حقيقي على تنفيذ الولايات. ويجب الآن تعريف ذلك الإطار تحديداً بحيث يصبح هذا التفاعل ممارسة عادية للمجلس، ولا يتوقف بعد الآن على مبادرات يطرحها بلد أو آخر. وأود أن أقدّم بعض المقترحات الملموسة للمساعدة في تحقيق ذلك الهدف بإقامة توازن بين الأبعاد الرسمية وغير الرسمية لتلك الاجتماعات، حيث يمكن لكل جهة فاعلة، أي مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة، أن تكتسب الثقة عند الحديث عن القضايا التي تهمها.

(تكلمت بالإنكليزية)

ينبغي أن تأخذ المشاورات الثلاثية شكل اجتماعات خاصة منتظمة بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان الرئيسية المساهمة بقوات. وينبغي أن تشمل تلك الاجتماعات البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، بشأن البعثة قيد النظر، لكونها تتحمل المخاطر الرئيسية في الميدان. إن عشرة من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة يمكن أن يعتبر عددا جيدا للتمكين من إجراء مناقشة مركزة. وبالطبع، ستقتضي الضرورة توخي بعض المرونة عند تعديل العدد الدقيق للمشاركين، ولكن لا ينبغي تحويل الاجتماعات إلى منتدى آخر لا يرغب أحد في التحدث فيه علناً وبشكل غير رسمي عن القضايا الحقيقية.

ينبغي أن تكون الاجتماعات غير رسمية لتيسير الحوار البناء. ولذلك لا ينبغي إصدار أي بيانات لوقائع الاجتماعات. والفكرة هنا أن يأخذ في الحسبان القائمون على الصياغة الآراء والشواغل التي تعرب عنها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وبالتالي ستشكل الطريقة التي يتم بها تصور أي ولاية. ولكن ألا يتعدى ذلك على صلاحيات المجلس في اتخاذ القرارات. وينبغي أن تعقد المشاورات قبل تجديد ولاية البعثة، وقبل وبعد قيام الأمانة العامة بإجراء استعراض استراتيجي رئيسي، وعندما تحدث أزمة رئيسية تتصل بالبعثات. ويمكن أن تُعقَد في بداية العملية التي يبدأها القائم بالصياغة لتجديد ولاية ما، وفورا بعد إرسال النسخة المسبقة من تقرير الأمين وتشاطرها مع البلدان المساهمة الرئيسية. وينبغي إتاحة وقت كافٍ لجميع الجهات صاحبة المصلحة لتحضر تلك الاجتماعات وتُقدم التعليقات والمسهامات الملائمة.

وينبغي أن تُعقَد تلك المشاورات الثلاثية على مستوى الخبراء، وأن يحضرها الخبراء السياسيون والعسكريون، إذ هي أساسا مناقشات سياسية وعسكرية. ولا يعني ذلك عدم عقد تلك الاجتماعات على مستوى أرفع في بعض الأحيان، عندما تكون المخاطر أشد، لكي يتسنى اتخاذ قرارات فعالة. وكما سبق واقترح القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، فإن هذه الاجتماعات يمكن تعزيزها من خلال عقد مناقشة موازية ذات طابع عسكري بحت وفي الإطار غير الرسمي للجنة الأركان العسكرية، ويمكن أن يُدعى إليها المساهمون الرئيسيون الذي لا يتبوّؤن مقاعد في المجلس.

وبإيجاز، المطلوب هو نوع واحد من الاجتماعات الثلاثية يكون ذا طابع غير رسمي ولكنه مذكور في برنامج عمل المجلس، ومقيد في صيغته، ويدعو إلى عقده القائم بالصياغة، وينظمه بالتنسيق مع رئاسة المجلس للشهر المعني.

وبما أن مجلس الأمن يتخذ قرارات بشأن العمليات في سياقات تتزايد صعوبة وخطورة ويدفع المساهمين الرئيسيين إلى المخاطرة أكثر فأكثر في سياق التخفيضات المالية، فمن المشروع أن يطالب أولئك المساهمون بدور أكبر في كيفية صياغة مجلس الأمن لولايات حفظ السلام، وكيفية تصميم البعثات. وفي هذا السياق الصعب، لا يمكن للأمم المتحدة أن تستمر في تأجيل المناقشات الثلاثية وأن تترك الفجوة تتسع بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والتوترات تزداد.

ويجب أن يكون الهدف من التعاون الثلاثي التوصل إلى فهم مشترك للتحديات ومسؤولية مشتركة عن جعل هذه العمليات أكثر كفاءة، فضلا عن تحسين الدعم المقدم لها سياسيا وعسكريا وماليا. ويؤدي كل طرف في المثلث دورا هاما في ذلك المسعى المشترك من خلال المشاركة التي يجب أن تكون مبكرة وذات مغزى وحسنة التوقيت. وكما كتبت في عام ٢٠١٥، فإن التعاون الثلاثي إصلاحٌ بدون تكلفة، وبدلا من أن يكلف ماليا فإنه يزيد من كفاءة عمليات حفظ السلام من حيث التكلفة.

(تكلمت بالفرنسية)

وفي ضوء تلك الخلفية، فإن الفكرة لا تتمثل في زيادة عبء جدول أعمال مجلس الأمن وإضافة جلسة أخرى حيث تحل الكلمات محل اتخاذ الإجراءات. بل تتمثل الفكرة في مَنهَجة ما هو حاليا تبادل غير رسمي للآراء، وجعله جزءا إجباريا ومفيدا من المفاوضات بشأن ولاية ما. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أيضا أن يأخذ الجميع هذه الجلسات على محمل الجد، بحيث يتسنى للجميع المشاركة بروح بناءة، مع الاطلاع على المعلومات ذات الصلة المتاحة لهم للنظر فيها. ويتطلب ذلك بطبيعة الحال عددا من التعديلات من حيث تدفق المعلومات من وإلى الوحدات في الميدان، وعواصمها ومن ثم بعثاتها الدائمة في نيويورك. ويمكن أن يتطلب ذلك أيضا إقامة حوارات استراتيجية فيما بين العواصم حيث يجب تناول المسائل المتصلة بعمليات حفظ السلام بصورة أفضل.

ويتمثل التحدي اليوم في عكس هذا الاتجاه والاستفادة من الزخم الجديد التي تولده جلسة اليوم لتنفيذ آلية المشاورات الثلاثية التي تحقق مصلحة الجميع لثلاثة أسباب مهمة.

أولا، يتيح التعاون الثلاثي ذو المغزى المجال أمام مجلس الأمن للنظر في المسائل على أرض الواقع من منظور أدق. ومن الواضح أنه ليس في مصلحة المجلس وضع ولايات ينتهي الأمر بها إلى عدم التنفيذ في الميدان، أو ولايات ينفذها المساهمون على مضض. ولن يؤدي ذلك إلا إلى فتح الباب أمام جميع أنواع عدم الامتثال، والقيود المفروضة على استخدام الموارد والأشكال الأخرى من الجمود التي تضر بسمعة الخوذ الزرق. ويجب أن تكون العمليات التفاوضية للمجلس مستنيرة بشكل أفضل بشأن الحقائق في الميدان، وينبغي أن يكون التعاون الثلاثي إحدى الوسائل لتحقيق تلك الغاية.

ثانيا، هذا الحوار هو أيضا جزء لا يتجزأ من وحدة المجلس، التي لها أهمية حاسمة بالنسبة لتلك العمليات. ولا تعمل المعارك السياسية التي تجري في أماكن مختلفة إلا على إضعاف تلك العمليات. وفي المقابل، فإن تحسين التفاهم المتبادل يزيد من الشعور بوحدة الهدف.

وأخيرا، ومن خلال توفير معلومات أدق لجميع الأطراف المعنية، يجب أن يساعد هذا الحوار على التوصل إلى توافق أفضل في الآراء بشأن كيفية الاضطلاع بعمليات حفظ السلام، وتحسين تحديد إطارٍ عملياتي لها يكون واقعيا وقابلا للتحقيق. وباختصار، يجب أن نتجاوز الأقوال ونضع مبادئ عملياتية متوائمة مع خصوصية تلك العمليات فضلا عن بيئاتها المتغيرة.

وفي الختام، في حين أن حفظ السلام هو شراكة، يجب أن يكون التعاون الثلاثي إحدى أدواته المفضلة. وسيكون حتى أكثر فعالية إذا جرى تقاسم عبء حفظ السلام بشكل أفضل. ومن الصعب حل جميع المشاكل، ولكنني مقتنع بأنها ستساعد على تحسين المعالجة الجماعية والمتعددة الأطراف للتحديات التي تترتب على تلك العمليات. ويحدوني الأمل في أن تساعد مناقشة اليوم على التحرك نحو إضفاء الطابع المؤسسي المرن وغير الرسمي على هذا التعاون الثلاثي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة نوفوسيلوف على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): باسم جنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار – الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – أشكر جمهورية بيرو على عقد هذه المناقشة بشأن تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة. وأشكر أيضا بالنيابة عنهم السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعلميات حفظ السلام؛ والسيد دنيس غيلنسبوري، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ والسيدة ألكسندرا نوفوسيلوف، الزميلة الأقدم غير المقيمة في في مركز براين أوركوهارت لعمليات السلام التابع للمعهد الدولي للسلام.

(تكلم بالإنكليزية)

وتمثل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام واحدا من أكثر رموز التضامن العالمي شهرة في السعي إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين وصونهما. وتؤدي البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة دورا حيويا بإسهامها في الخدمات التي يقدمها النساء والرجال المكرسون للعمل في بيئات خطيرة من أجل توفير الأمن لبعض أضعف الأشخاص في العالم.

وتتيح مناقشتنا اليوم المجال أمامنا للتفكير في التآزر والتعاون والتنسيق بين المسؤولين عن إصدار الولايات والتخطيط وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وتنفيذها. ولا يزال تعزيز التعاون الثلاثي الفعال فيما بين مجلس الأمن، باعتباره الهيئة المسؤولة عن تكليف بعثات السلام؛ والأمانة العامة، بوصفها الهيئة المسؤولة عن تخطيط تلك البعثات وإدارتها؛ والأهم من ذلك، البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة، بصفتها البلدان التي تنفذ تلك الولايات، من أولويات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتنظر اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العام ومجلس الأمن في المسألة منذ عدة سنوات، كما يتضح من العديد من القرارات و/أو التوصيات التي قدمت في إطار السعي إلى تحقيق التعاون الفعال. ومن أهم تلك القرارات القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) والتقارير عن الدورات الموضوعية للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، التي كرست دورات للتعاون الثلاثي، وتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، ومؤخرا إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

(تكلم بالفرنسية)

كما تدعو خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة إلى وضع سياسات للتعاون الثلاثي، حيث من المسلم به أنه يجب التصدي للتحديات العالمية باتباع نهج إقليمي وشامل، استنادا إلى مفاهيم الشراكة الفعالة والمبادرات المشتركة والتنفيذ الجماعي. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا تزال هناك تحديات تجب مواجهتها لجعل التعاون الثلاثي أكثر ملاءمة وفعالية.

وقد زاد الاهتمام بتعزيز التعاون الثلاثي في السنوات الأخيرة، بالنظر إلى الطابع المعقد للنزاعات والتحديات التي يواجهها حفظة السلام، بما في ذلك الأسلحة غير التقليدية والهجمات غير المتناظرة والبعد عبر الإقليمي والعابر للحدود للنزاعات

وكما ذكر مقدمو الإحاطات، ولا سيما قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، فإن الحالة في مالي ومنطقة الساحل ذات دلالة على تعقيد عمليات حفظ السلام حاليا. وتُعرض هذه الدينامية الجديدة للنزاع حفظة السلام للهجمات بشكل متزايد، مما يضطرهم لتعزيز جوانب مثل القيادة والسيطرة واستعمال الأسلحة واقتناء

المعدات الملائمة وتحسين القدرات والتدريب وأمن قوات حفظ السلام وتكوين قوات استراتيجية. ومن ثم، فإن طابع الولايات التي نعتمدها ذو أهمية قصوى بالنسبة لجميع الجهات الفاعلة في مجال حفظ السلام.

وفي هذا الصدد، من المهم أن نسلم بأهمية التشاور مع البلدان المساهمة بقوات وكذلك مع لجان تنسيق السلام وأن نشركها بصورة كاملة طوال مدة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك أثناء إعداد ولايات بعثات حفظ السلام. وستكفل المشاركة المجدية للبلدان المساهمة بقوات أن تكون آراء أولئك الذين يخدمون في الميدان أساسية في اتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات حفظ السلام

(تكلم بالإنكليزية)

وبناء على ما قلته، وفي سياق الرد على الأسئلة الواردة في المذكرة المفاهيمية (S/2019/538، المرفق)، فإن أعضاء المجلس الأفارقة الثلاثة يقترحون ما يلي:

أولا، لا يزال القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) مهما. وينبغي تنفيذ جميع المقررات الواردة فيه بناء على ذلك.

ثانيا، ينبغي النظر بعين القبول إلى التدابير المتعلقة بتعزيز التعاون الثلاثي الواردة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام عن دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨ (انظر A/72/19).

ثالثا، يتطلب التعاون الثلاثي إجراءات عمل وعمليات لصنع القرار تتسم بالشفافية والقابلية للتنبؤ والشمول. ومن شأن ذلك تعزيز الثقة بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات أو تلك المساهمة بأفراد شرطة فيما يتعلق بتحسين تنفيذ الولايات والإسهام في زيادة الكفاءة والفعالية في عمل بعثات حفظ السلام في تحقيق أهداف كل منها.

رابعا، لا بد من عقد اجتماعات ثلاثية موضوعية بقدر أكبر وبصورة أكثر انتظاما بين الجهات الفاعلة الثلاث. وفي هذا الصدد، ينبغي زيادة جدوى الاجتماعات التي تُعقد حاليا مع البلدان المساهمة بقوات وتلك المساهمة بأفراد شرطة بإتاحة الفرصة لجميع الجهات الثلاث صاحبة المصلحة للإسهام في فعالية بعثات حفظ السلام. ولذلك، ينبغي احترام آراء البلدان المساهمة بقوات وتلك المساهمة بأفراد شرطة وأخذها في الاعتبار.

خامسا، يمكن أيضا أن يؤدي الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام دور الرصد والتقييم في متابعة الالتزامات التي تعهد بها مجلس الأمن بشأن التعاون الثلاثي في قراراته السابقة المتعلقة بعمليات حفظ السلام.

(تكلم بالفرنسية)

ولا يفوتني أن أشدد على أهمية الشراكة والتعاون السياسي والتنفيذي مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. فهذه الشراكات يمكن أن تسهم في تعزيز التعاون الثلاثي في الحالات التي تتطلب مستويات مختلفة من التنسيق.

ومن ثم، أود أن أشدد، بالنيابة عن أعضاء المجلس الأفارقة الثلاثة، على ضرورة زيادة القدرة على التنبؤ والاستدامة والمرونة في تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي يأذن بها مجلس الأمن، وذلك من خلال الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على أساس كل حالة على حدة.

وعلاوة على ذلك، يمكن للتعاون الثلاثي الفعال أن يساعد أفريقيا على تحقيق بعض أهم أهدافها، على النحو المبين في خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠، التي تهدف إلى نشر السلام والاستقرار في ربوع القارة الأفريقية

وتخليصها من النزاعات، ومن شأن ذلك ضمان تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة.

في الختام، يؤيد أعضاء المجلس الأفارقة الثلاثة تماما جهود الأمين العام المستمرة الرامية إلى تحسين فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في انسجام كامل مع عموم الأعضاء.

السيد سينغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، نود أن نشكر بيرو على عقد هذه المناقشة الهامة. كما نشكر جميع مقدمي الإحاطات على رؤاهم القيمة للغاية التي عرضوها اليوم.

في وقت تواجه فيه عمليات حفظ السلام تحديات مستمرة ومتغيرة، فإننا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ملزمون بقدر أكبر بالوفاء بالأهداف الواردة في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، لا بد أن نسلم بالأدوار الأساسية التي يقوم بها مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة في التكليف بعمليات حفظ السلام والتخطيط لها وإدارتها وتنفيذها. وهذا هو السبب في أننا بحاجة إلى النهوض بتلك العلاقة الثلاثية لتعزيز التآزر والتعاون والثقة المتبادلة.

إن التعاون الثلاثي يشكل محور تركيز العديد من المناقشات، والتي لا تزال تبين أن ثمة افتقارا إلى المعلومات الحسنة التوقيت وإلى الحوار الفعال بين الأطراف الثلاثة، الأمر الذي يؤدي، بدوره، إلى مواجهتنا لتحد كبير. وفي هذا الصدد، نفهم أنه لا بد من إيجاد توازن بين الأنواع المختلفة من المشاورات، مع استخدام قوالب تتسم بالكفاءة وإجراء تفاعلات حسنة التوقيت تتسم بالفعالية. وبالمثل، فإن هذه المشاورات ضرورية في حالات الانتقال من عملية لحفظ السلام إلى عملية لبناء السلام وفي حالات خفض قوام البعثة أو سحبها.

وينبغي التأكيد على أهمية إجراء الحوارات الثلاثية بطريقة تشاركية وشاملة للجميع في الوقت المناسب، مع إيلاء مزيد من الاهتمام للشواغل التي تعرب عنها البلدان المساهمة بقوات وتلك المساهمة بأفراد شرطة ومع مراعاة إلمامها بالحقائق القائمة على أرض الواقع، والذي يمكن أن يسهم في اتخاذ قرارات فعالة بشأن عمليات حفظ السلام، لا سيما قبل قيام مجلس بالأمن بتمديد أو تعديل ولاية أي بعثة أو إعادة تشكيل قواتها. ولذلك، نفهم أن الاقتراحات التي تقدمها البلدان المساهمة بقوات أمر أساسي في تصميم بعثات السلام.

وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للاجتماعات، نشدد على أهمية أن تتلقى البلدان المساهمة بقوات وتلك المساهمة بأفراد شرطة معلومات مستكملة ومنتظمة من الأمانة العامة بشأن الحالة في كل عملية من عمليات حفظ السلام. وبالمثل، فإن من المهم للغاية أن تسارع الأمانة العامة بالرد على طلبات تلك الدول للحصول على معلومات. وتمثل المناقشات المفتوحة التي يعقدها مجلس الأمن طريقة أخرى لتبادل المعلومات بشأن مسائل حفظ السلام، وينبغي التشديد على مشاركة البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة فيها.

ويمثل العمل المشترك بين الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات آلية إضافية تتيح إجراء حوار وثيق بشأن قضايا حفظ السلام. وينبغي لنا أن نعمل بنشاط أكبر في تحسين الاجتماعات الخاصة ببعثات بعينها للتحفيز على تبادل الأفكار والمعلومات التي من شأنها أن تسهم في زيادة فعالية هذه الحوارات. ونعتقد أنه ينبغي عقد اجتماعات الفريق العامل على نحو أكثر انتظاما لمتابعة المسائل والعمليات المتعلقة بعثات السلام، ومن ثم تشجيع الاتصال على نحو فعال للغاية بين الركائز الثلاث.

في الختام، نود مرة أخرى أن نعيد التأكيد على التزامنا بحفظ السلام واقتناعنا بأنه يجب علينا جميعا تحمل المسؤولية

عنه. ولن نتمكن من النجاح في تحقيق السلام الدائم والمستدام إلا من خلال تصميمنا وبذلنا لجهود مشتركة.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): باديء ذي بدء، أشكركم، سيدي الرئيس، على إدراج هذا الموضوع في جدول الأعمال. يمكننا على الأقل، استنادا إلى ما سمعناه حتى الآن، القول إن هذه مسألة توجد بشأنها وحدة بين أعضاء مجلس الأمن فعلاً. وأكرر أن هذه مسألة مهمة للغاية.

اسمحوا لي أن أبدأ بشكر السيد لاكروا على إحاطته وعلى العمل الذي يقوم به. وقد طرح في وقت مبكر جدًا من عرضه اقتراحًا تناوله جميع المتكلمين بشكل أساسي بعد ذلك. ويتعلق الاقتراح بمسألة عقد اجتماعات أكثر انتظاماً بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والدول الأعضاء. كما أشكر السيدة ألكسندرا نوفوسيلوف، التي أعتقد أنها قدمت الاقتراح الأكثر رسمية من حيث إضفاء الطابع المؤسسي عليه. وبدا أن السيد لاكروا أكثر تقبلا لفكرة أن يجري ذلك في إطار عملية غير رسمية، وهو ما كرره السفير أدوم بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس وكذلك السفير سينغر وايسنغر.

وأعتقد أنه يتعين علينا حقا أن ننظر في الكيفية التي يمكننا من خلالها تكثيف الزخم بشأن هذا الاقتراح. وأنا شخصيا أميل أكثر إلى الاقتراح الذي قدمه السيد لاكروا، وبالتالي إلى جعل تلك الاجتماعات ذات طابع غير رسمي بقدر أكبر. وكما قال السفير سينغر وايسنغر، فإن العملية يجب أن تكون هادفة وموضوعية. ومن ثم، فإنه لا ينبغي الاكتفاء بإدراج هذه الجلسة بشكل منتظم على جدول الأعمال، ولكن أن يتوقف ذلك على متطلبات البعثات أو المسائل المواضيعية. ومع ذلك ينبغي أن نعقد المزيد من هذه الجلسات. وأعتقد أن جميع من تحدثوا حتى الآن يرون فائدة لذلك.

وتتجلى النقطة الثانية التي أردت إثارتها، فيما يخص موضوع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، في أنه ربما يمكننا دعوة رئيس عنصر شرطة إلى حضور الجلسة القادمة، حيث أنه عنصر مهم للغاية لتعاوننا، وكذلك لبعثاتنا في الميدان.

ثالثا، يتمثل الأمر الذي أشار إليه الجميع تقريبا في التعاون مع الأطراف الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية. وقد لاحظنا هذا هنا عندما رأينا ممثلين للاتحاد الأفريقي أو الاتحاد الأوروبي؛ ولدينا بعثات مثل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وهي في الواقع بعثة مشتركة أو في مالي لدينا بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ومن ثم لدينا بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي. ولذلك، أعتقد أنه ينبغي لنا أن ننظر حقًا في عقد جلسات من هذا القبيل حيث يمكننا العمل مع جميع الأطراف الفاعلة في الميدان. ونحن نؤيد ذلك للغاية.

وأود أن أشكر الفريق غيلينسبور على تكبده مشاق السفر من مالي لتقديم إحاطة لنا وإطلاعنا على رؤية عملية للغاية بشأن واحدة من أهم البعثات وأكثرها خطورة. وأعتقد أنه بالنسبة لأولئك منا الذين شاركوا في زيارات إلى مالي وبوركينا فاسو، رأينا مدى أهمية ذهابنا إلى هناك للاجتماع فعليا مع البعثة وممثلي الحكومة والأمم المتحدة في الميدان. وأعتقد أن السيد لاكروا قال في مداخلته إن زيارات البعثات مهمة للغاية. ولا يمكنني سوى التحدث عن نفسي. فمنذ زيارتي إلى هناك مع مجلس الأمن، أصبح بمقدوري أن أفهم الوضع على أرض الواقع بصورة أفضل بكثير.

كما أنني أؤيد ما قاله الفريق غيلينسبور فيما يتعلق بتوقعات حفظة السلام وإشارته إلى أنهم أصبحوا أكثر مرونة واستباقية وقوة وأخف حركة وأقدر على التنقل. وهذا منصوص عليه في مبادرة ''العمل من أجل حفظ السلام'' وهو متوقع منهم، ولكن في الوقت نفسه علينا أن ندرك أنه في مالي على وجه الخصوص يدفع حفظة السلام ثمنا باهظا. وربما يكون بعض أعضاء المجلس قد حضروا اجتماع لجنة بناء السلام في

هذا الصباح، الذي حضره وزير الاقتصاد والتخطيط والتعاون. أرسلت تشاد حوالي ٥٠٠ ٢ جندي إلى مالي، وقد تكبوا أفدح ثمن: فمن بين ٢٠٠ جندي قتلوا في مالي، كان ٦٠ منهم من التشاديين.

بالطبع، يُطلب من البلدان المساهمة بقوات رسميا أن تفعل كل شيء، مثل توفير المعدات والإشراف على جميع الخدمات اللوجستية، ولكن هذا مجرد وهم. فعلينا أن نفعل أكثر كدول أعضاء من أجل دعم البلدان التي تخدم فعليًا في البعثات. وبالتالي، أعتقد أنه يتعين علينا القيام بالمزيد، كما قال الفريق غيلينسبور، فيما يخص التدريب السباق للنشر والتدريب في البعثات. وعلى سبيل المثال، تزود ألمانيا تشاد بسترات وخوذات للحماية، لكنني أعتقد أنه يتعين علينا القيام بذلك بطريقة أكثر منهجية من خلال فعل كل ما هو بوسعنا لضمان ألا يفقد جنود تلك البلدان حياتهم عندما يمثلون الأمم المتحدة في الميدان.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بالتعاون الثلاثي، وهو أمر أعتقد أنه يمكننا حتى تجاوزه. وعلاوة على ذلك وبالعودة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، أعتقد أنه يمكننا تحقيق الكثير عندما نعمل سويًا وعندما يكون لدينا أفضل حفظة سلام، ولكننا لن نحل المشكلة على أرض الواقع إذا لم يتم تنفيذ اتفاق السلام فعليًا، أو إذا كان الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، في جملة أمور، غائبين في البلد المعني. ولذلك، يجب علينا توسيع نظرتنا العالمية إذا أردنا تحقيق النجاح في بعثاتنا. ولكن ليس هذا هو الموضوع المطروح على جدول الأعمال اليوم. وأشكركم مرة أخرى، سيدي، على عقد هذه الجلسة اليوم بشأن مسألة مهمة للغاية، من وجهة نظرنا، لتحقيق الكثير من الأشياء.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أعرب عن الامتنان الشديد لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن هذا العنصر الأساسي المتعلق بفعالية ونجاح عمليات حفظ السلام، وهو هدف نتشاطره جميعنا في إطار مبادرة ”العمل من أجل حفظ السلام“. وأود أيضا أن أعرب عن خالص شكري لوكيل الأمين العام لعمليات السلام وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وللسيدة نوفوسيلوف على إسهاماتهم القيمة للغاية.

أود أن أبدأ بتكرار ما قاله المتكلمون السابقون وأذكّر بالأهمية الحيوية التي توليها فرنسا للتعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. إن هذا التعاون الذي اتخذ شكل مشاورات منتظمة ضروري في جميع مراحل دورة حياة أي عملية لحفظ السلام، بما في ذلك عند إنشائها وانسحابها وتنفيذها وتجديدها.

ونظرًا لوجود أفراد البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في الميدان والتي غالبًا ما يكون لديها خبرة وممارسة واسعة في مجال عمليات حفظ السلام وتعي الصعوبات التي يواجهها ذوي الخوذ الزرق، كما ذكّرنا للتو قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بالإضافة إلى خبرتها الواسعة، يمكن لتلك البلدان الإسهام بالكثير في التخطيط واتخاذ القرارات ونشر العمليات بفعالية. والمعلومات والدروس التي تستخلصها تلك الدول من مسارح العمليات مفيدة للغاية في إعداد ولايات حفظ السلام وكذلك في تعديل هذه الولايات وضمان تكيفها مع الحقائق الميدانية.

ولكن وفي مواجهة التعقيد المتزايد لديناميات النزاع، فإن الحوار المستمر بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ضروري من أجل الإدارة الفعالة للبعثات التي يجب إنشاؤها على المقاس وجعلها فعالة وذات مصداقية وقادرة على التكيف مع البيئات التي تتغير باستمرار. ولذلك، فإن التعاون الثلاثي يخدم مصالحنا جميعًا ويضع قيم تعددية الأطراف موضع التطبيق وهي التي تجعلنا نجتمع هنا اليوم وتحكم أفعالنا على المستوى الدولي.

ثانيا أود أن أؤكد أننا لدينا بالفعل العديد من الأدوات لضمان سلاسة التعاون الثلاثي، كما ذكّرنا السيد لاكروا بذلك للتو. ولدينا عدد من أشكال الجلسات داخل المجلس تسمح لنا بالتفاعل مع البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. وستُعقد الجلسة القادمة للبلدان المساهمة بقوات هنا في غضون أيام قليلة. ولدينا أيضا اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التي تتيح الفرصة لجميع أصحاب المصلحة في حفظ السلام لأخذ الكلمة، وكذلك الاجتماعات التي تعقدها الأمانة العامة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وأعتقد، من وجهة نظر فرنسا، أن الأمر يتعلق بالعمل من أجل تنشيط وتحسين فعالية صيغ الاجتماعات التي لدينا اليوم أكثر منه بإنشاء أشكال جديدة للاجتماعات. ولذلك من المهم أن يكون الجميع حاضرا ويشترك بنشاط في منتديات التنسيق تلك، التي تعتبر أساسية لتحسين وضع وتنفيذ ولايات حفظ السلام.

وأخيرا، أود أن أذكر بأن فرنسا ملتزمة التزاما تاما بالتعاون الثلاثي وتسعى إلى أن تكون نموذجية فيما يتعلق بالولايات التي تقوم بالصياغة فيها، وخاصة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بل وكذلك، بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. إننا نسعى إلى التشاور بانتظام مع البلدان المساهمة بقوات طوال العام، وليس فقط عند تجديد الولاية. وننظم زيارات تقييم ميدانية قبل تجديد كل ولاية. وكذلك نتشاور مع الدولة المضيفة، ونعمل على إيلاء الأولوية للولايات، حيثما كان ذلك ممكنا. وبتلك الطريقة، نحاول إيجاد دينامية إيجابية.

ونلتزم التزاما تاما، بالإضافة إلى أنشطتنا التشاورية، بالتدريب وبناء القدرات للبلدان المساهمة بقوات، ولا سيما البلدان الناطقة بالفرنسية. وبتلك الطريقة، يشكل التدريب عنصرا رئيسيا آخر للتعاون الثلاثي. فعلى سبيل المثال، تدعم فرنسا ستة مراكز تدريب على حفظ السلام في أفريقيا وثلاثة في أمريكا اللاتينية وواحد في آسيا، وهي تسهم في بناء قدرات الوحدات المستقبلية التي تنشر في عمليات حفظ السلام. وكذلك نعزز مهارات تلك الوحدات في مجالات متخصصة، مثل إزالة الألغام والصحة والشرطة القضائية واللوجستيات والحماية المدنية، بفضل شبكة مدارسنا الوطنية التي تعمل على الصعيد الإقليمي وشبكتنا المكونة من ٣٢٠ خبيرا يعملون عن كثب بقدر الإمكان مع قوات الدفاع والأمن التابعة للعديد من البلدان.

ومن خلال هذه الإجراءات المختلفة، تلتزم فرنسا بتدريب أكثر من ٣٠ ٠٠٠ من الجنود الأفارقة العام المقبل لتمكينهم من العمل في عمليات حفظ السلام بصفة خاصة. فذلك جهد كبير بأهمية تشغيلية مباشرة.

وأخيرا، نظرا لأن التعاون يقوم قبل كل شيء على المشاركة، فإننا نشارك كذلك في آلية التنسيق غير الرسمية – آلية التنسيق المرنة – التي تمكن الأمانة العامة من أن تبقى على علم تام بمختلف الأنشطة التدريبية التي تجريها الدول لفائدة البلدان المساهمة بقوات.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد مرة أخرى على أهمية المشاركة النشطة لكل صاحب مصلحة في آليات التعاون الثلاثي القائمة من أجل التحقيق الكامل للأثر الإيجابي المتوقع لنجاح عمليات حفظ السلام، التي التزمنا بها من خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

السيد العتيبي (الكويت): شكرا، السيد الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة. والشكر موصول لمقدمي الإحاطات، السيد لاكروا والفريق غيلنسبوري والدكتورة نوفوسيلوف.

أود تناول موضوع الجلسة وتعزيز التعاون الثلاثي من خلال تسليط الضوء على ثلاث مسائل أساسية. بالطبع ركز

من سبقني، حقيقة، على نفس المسائل تقريبا التي سأطرحها ولكن أرغب في تناولها من زاوية مختلفة، وهي المسائل الإجرائية والهيئات الفرعية وأفضل الممارسات.

بالنسبة للمسائل الإجرائية، نظم القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) آلية تنظيم اجتماعات مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، كما نعرفها اليوم. كما تقدم لنا المذكرة الرئاسية S/2017/507 لعام ٢٠١٧ بعض المطالب والنصائح لتعزيز قدرة المجلس على اتخاذ قرارات فعالة، ومنها؛ توفير تقارير الأمين للدول المعنية قبل مناقشتها في الاجتماعات بوقت كاف. وعليه، فإن إشراك أصحاب المصلحة من دول مساهمة ومضيفة، قدر الإمكان، يعد مطلبا عمليا. ويجب، كما تشير المذكرة، ألا يقتصر ذلك التعاون على الاجتماعات التي تسبق نهاية ولاية عمليات حفظ السلام، بل أن تشمل جميع الاجتماعات التي تلي صدور تقارير الأمين العام.

إن الاسترشاد بالمذكرة ٥٠٧ يعد خطوة كبيرة في سبيل عقد مناقشات صريحة وتفاعلية. كما يمكن للمجلس العودة إلى ما تطرقت له العديد من الدول بشأن موضوع اليوم في جلستي المناقشة المفتوحة المعقودتين خلال رئاسة الكويت في شباط/فبراير ٢٠١٨ (انظر S/PV.8175) والشهر الماضي (انظر S/PV.8552) بشأن تطوير آلية التعاون الثلاثي بما يضمن توافقها مع تجارب الدول المساهمة بقوات والإصلاحات التي يشهدها حفظ السلام في الأمم المتحدة.

وبالنسبة للأجهزة الفرعية، يمثل الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام أكثر هيئات المجلس الفرعية شمولا. فاجتماعاته تعقد بمشاركة البلدان المساهمة بقوات وعلى كفة متساوية مع أعضاء المجلس، مما يضع هذا الفريق في مقدمة أدوات المجلس الشمولية للعمل مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

كما أن تعاون الفريق مع اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، المعروفة باسم ”C-34“، يتيح للمجلس فرصة للأخذ بشواغل البلدان المساهمة بقوات بأفراد شرطة وبقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، باعتبار أن اللجنة الخاصة هي الهيئة الوحيدة المخولة بتناول مواضيع حفظ السلام كافة. ونقدم شكرنا، هنا، للمملكة المتحدة وباكستان، على ورقتهما غير الرسمية لعام ٢٠١٧، التي لا تزال قيمة وذات صلة بمناقشتنا اليوم من حيث الاستفادة من الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية والمرونة في الدعوة إلى عقد الاجتماعات، مع الاهتمام بالتحضير لها.

وبالنسبة لأفضل الممارسات، نرى أن إشراك أصحاب المصلحة يجب ألا يقتصر على الاجتماعات الرسمية للمجلس وهيئاته الفرعية، بل من الأفضل أن يشمل جميع ممارساتنا، ومنها قيام القائمين بالصياغة بعقد مشاورات غير رسمية مع البلدان المساهمة بقوات وكذلك مع البلدان المضيفة. وهذه ممارسة حميدة نشيد بها ونتمنى أن تطال جميع عمليات حفظ السلام، بما في ذلك الحالات التي يتغير فيها مسار الولايات بعد الاجتماعات الرسمية، من أجل توفير فرصة لأصحاب المصلحة كي يبدوا رأيهم في ما يستجد.

إن عقد تلك الاجتماعات بشكل مبكر وبانتظام، قدر الإمكان، يؤكد أن مسؤولية مجلس الأمن في الاضطلاع بصون السلم والأمن الدوليين لا تعني الاستئثار بالقرار بل أيضا الأخذ بمشورة وشواغل أكثر المتأثرين بقراراته، وهم من يقدمون أغلى ما يملكون لحفظ السلام، وأيضا أصحاب الأرض، حيث تنتشر عمليات حفظ السلام، من أجل حاضرهم ومستقبلهم. ونشير هنا إلى المرحلتين الانتقاليتين في هايتي ودارفور بما تمثلانه من فرصة للعمل وفق أفضل الممارسات.

ونشيد بعقد البلدان المساهمة بقوات، إندونيسيا والمغرب وباكستان والصين ومصر، أول اجتماع من نوعه بشأن التعاون الثلاثي، في شهر آذار/مارس الماضي. كما نشيد بخارطة طريق القاهرة، التي طورت مفهوم التعاون الثلاثي إلى مشاورات رباعية عبر إضافة ضلع رابع ممثلا في البلد المضيف.

كما أن البيان الرئاسي S/PRST/2019/4 للعام الحالي الذي يسلم فيه مجلس الأمن بأن ولاية عملية حفظ السلام تحدد حسب حاجة البلد المعني، بالإضافة إلى ما سبق من ممارسات ومبادرات تمثل جميعها مخزونا يبني على ما سبق من ممارسات ومبادرات ويمهد للمزيد من تطويرها مستقبلا.

السيد هانتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات اليوم على إحاطاتهم المفيدة.

تدرك الولايات المتحدة إسهام الوحدات في بيئات غير آمنة بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم. إننا نرحب بفرصة العمل معا، من خلال الأفرقة العاملة الحالية، على جعل حفظ السلام فعالا قدر الإمكان. وتنظر الولايات المتحدة إلى إجراء الإصلاحات في عمليات حفظ السلام من منظور مبادئنا الخمسة بشأن حفظ السلام. فيجب على بعثات حفظ السلام أن تدعم الحلول السياسية؛ وأن تتعاون معها البلدان المضيفة؛ وأن تكون لها ولايات واقعية وقابلة للتحقيق؛ وأن تكون لديها استراتيجية خروج؛ وأن تتكيف مع إحراز التقدم وعدم إحرازه.

وقد عملت الولايات المتحدة من دون كلل خلال السنتين الماضيتين للنهوض بثقافة الأداء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن شأن ذلك أن يحسن قدرة حفظة السلام على الاضطلاع بولاياتهم على نحو فعال. وقد أوضح اتخاذ القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨) بالإجماع أن أداء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمساءلة من أولويات مجلس الأمن.

وتحقيقا لتلك الغاية، نؤيد التوصيات التي حددها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446). فقد أقر الفريق بأن تعزيز التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة أمر أساسي للنهوض بالأداء.

وتتشاور الولايات المتحدة باستفاضة مع البلدان المضيفة وأفراد بعثات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة للأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى في مجلس الأمن للحصول على معلومات قيمة عن الحقائق الميدانية لكل بعثة من بعثات حفظ السلام. ونجري تلك المشاورات بصورة منتظمة في نيويورك وواشنطن العاصمة والعواصم قبل إنشاء الولايات أو تجديدها. وسنواصل القيام بذلك.

فالحوار غير الرسمي آلية هامة لمناقشة التقدم المحرز والحالة المتغيرة في الميدان والمجالات التي ينبغي تحسينها من خلال ولايات حفظ السلام القائمة. ومن المهم أن يظل تركيز المناقشات منصبا على غرض البعثات واحتياجاتها المحددة، بما في ذلك حماية المدنيين وسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وتحسين الأداء والمساءلة. ومن المهم أيضا تفادي الإفراط في إضفاء الطابع الرسمي على المشاورات الثلاثية، كما لاحظ العديد من زملائنا هنا اليوم. فزيادة أوجه البيروقراطية غير الضرورية ستؤدي في نهاية المطاف إلى إضعاف عملية إصدار الولايات.

وتلاحظ الولايات المتحدة أن التعاون الثلاثي يُناقش بالفعل في الفريق العامل الجامع المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد أكد الفريق العامل مجددا التزامه بإجراء مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في مختلف مراحل عمليات حفظ السلام. ونشجع المزيد من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة من الدول الأعضاء على تعزيز استخدام هذه المنتديات من خلال حضور هذه المناقشات والمشاركة فيها.

كما يناقش التعاون الثلاثي في الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، الذي يستعرض أساليب عمل مجلس الأمن بغية، في جملة أمور، تعزيز التفاعل والتشاور بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

وبالإضافة إلى الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، يجب أن نتذكر أيضا هناك محافل أخرى تتاح فيها الفرصة لجميع الدول الأعضاء للتواصل مع الأمانة العامة وتقديم التوجيه بشأن المسائل التي تؤثر في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما في اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة وفي اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

يساورنا بالغ القلق لأن المفاوضات التي أجريت مؤخرا في اللجنة الخامسة بشأن المسائل المتعلقة بسياسات حفظ السلام الشاملة فشلت في نهاية المطاف في التوصل إلى تسوية بسبب المصالح الوطنية الضيقة لعدد قليل من الدول الأعضاء. وكان ذلك فرصة بالغة الأهمية أضاعتها الدول الأعضاء كافة، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، لتقديم توصيات بشأن سياسات حفظ السلام.

وفي إطار استمرار روح كفاءة مجلس الأمن وفعاليته، فإننا نشجع بقوة على إبقاء المناقشات المقبلة بشأن هذا الموضوع في الأفرقة العاملة التابعة لمجلس الأمن القائمة. فتلك المنتديات هي أفضل الوسائل لإجراء المناقشات، ولا سيما بشأن الولايات.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أرحب بحضور رؤساء أركان الدفاع الذين يمثلون الدول الأعضاء. ونتطلع إلى مناقشة الغد ونتائج مؤتمر رؤساء أركان الدفاع. فمجلس الأمن يعول على معارفهم وخبراتهم. وأود أيضا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيمة والزاخرة بالمعلومات.

إن أهمية التعاون الثلاثي واتساع نطاقه أمران مسلم ومعترف بهما على نحو جيد. وفي بياني اليوم، أود أن أسلط الضوء على ثلاثة جوانب يعتبرها بلدي الهامة في هذا الشأن: أولا، الحاجة إلى مناقشة مفتوحة وصريحة بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛ ثانيا، الصيغ التي يمكن بها تبادل الآراء بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة ومجلس الأمن، وأخيرا وليس آخرا، الدور الذي يمكن أن يؤديه في هذه العملية الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام.

وأود أن أبدأ بالرغبة المعلنة على نطاق واسع في إجراء مشاورات متعمقة فيما بين البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة والأمانة العامة ومجلس الأمن. وهذه الفكرة لا يمكن التشكيك فيها. بيد أن هناك عنصرا بالغة الأهمية لا غنى عنه لجعل الحوار فعالا، وهو تبادل المعلومات بدون عوائق. ولا يمكن إجراء تبادل صريح للآراء ومناقشة مجدية إلا إذا جلس جميع الشركاء إلى الطاولة متشاطرين نفس الفهم للموضوع. وبناء على ذلك، فإن استقاء معلومات مستكملة ووجيهة من البعثة ينبغي أن يصير عملية راسخة.

وبصفتي عضوا منتخبا في المجلس، أود أيضا أن أثير مسألة ضرورة أن يتيح القائمون على الصياغة لأعضاء المجلس وقتا أطول للعمل على مشاريع القرارات. وفي المقابل، فلإن هذه المرونة من حيث التوقيت ستمكن أيضا جميع العواصم من توحيد مدخلاتها.

ولئن كانت الجلسات غير الرسمية التي يعقدها مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات/البلدان المساهمة بأفراد شرطة ممارسة راسخة ومستخدمة بصورة جيدة، فإننا نرى أن الغرض أيضا من الاجتماعات التي ينظمها قبل هذه الجلسات القائمون على الصياغة هو تشاطر الشواغل والمنظورات. وهي صيغة أخرى تمكن جميع أصحاب المصلحة من المشاركة بشكل نشط في إجراء تبادل صريح للآراء قبل تجديد الولايات. وقد يكون من المفيد النظر في إمكانية توسيع نطاق هذه المناقشات باعتبارها اجتماعات تحضيرية لتشمل جميع عمليات تجديد ولايات بعثات حفظ السلام.

وأخيرا، فإن النقطة الثالثة التي أود أن أتناولها اليوم هي دور الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام. قد يكون من المفيد النظر في دمج الفريق في التعاون الثلاثي. ونرى أن قيمة الفريق العامل هي قدرته على تكييف مناقشاته مع الاحتياجات الحالية. وكل جانب من جوانب البعثة يمكن مناقشته بصورة مستقلة ومستفيضة، على النحو المطلوب. وبعد ذلك يمكن للمجلس أن يستخدم النتائج والتوصيات أو المقترحات في المزيد من مداولات المجلس.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أهمية وقيمة التعاون الثلاثي فيما يتعلق بعمل مجلس الأمن والبعثات في الميدان. وباعتبارنا عضوا منتخبا وبلدا مقبلا من البلدان المساهمة بقوات، فإننا نعلق أهمية كبيرة على إجراء حوار مستمر فيما بين أعضاء المجلس، لا سيما بين القائمين على الصياغة والبلدان المساهمة بقوات/البلدان المساهمة بأفراد شرطة والأمانة العامة. فالإعراب عن احتياجات وتوقعات بل ومطالب بعضنا البعض بشكل مفتوح وصريح هو السبيل الوحيد لتحقيق التنفيذ الفعال للولايات.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على توجيه انتباه مجلس الأمن لهذه المسألة الهامة، التي ما فتئت تحظى بمكانة خاصة في قلوب أبناء إندونيسيا. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا، وقائد القوة غيلينسبور والسيدة نوفوسلوف على إحاطاتهم الشاملة. وأود بصفة خاصة أن أشكر الفريق غيلينسبور على رعايته لحفظة السلام لدينا مالي، بمن فيهم حفظة السلام الإندونيسيين، وعلى تمكيننا من التواجد هناك. وأعتقد أننا تعلمنا الكثير من مناقشتنا معه في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

لقد جرى التشديد منذ وقت طويل على أهمية التعاون الثلاثي في العديد من الوثائق الإرشادية الرئيسية المتصلة بحفظ السلام. إن تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (انظر S/2000/809) وتقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (لجنة ال ٣٤) (A/72/19) وتقرير مبادرة الأفق الجديد وتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) ومبادرة العمل من أجل حفظ السلام كلها وثائق غنية عن البيان فيما يتعلق بالحاجة إلى تعزيز التعاون الثلاثي. لكن ما ينقصنا هو بذل الجهود لإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون الثلاثي. لقد استمعنا إلى العديد من التوصيات الهامة اليوم. ولكن السؤال هو: كيف يمكن أن نكفل أن التعاون الثلاثي يحقق النتائج؟ وأود أن أسلط الضوء على مجموعة من النقاط التي نعتبرها هامة.

أولا، إن تنفيذ الالتزامات الحكومية الدولية القائمة بشأن التعاون الثلاثي أمر بالغ الأهمية. وقد حدد تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، على سبيل المثال، في جملة أمور، ضرورة تعزيز ولاية حفظ السلام وعمليات التشكيل وقدرات الأمم المتحدة من خلال التعاون الثلاثي الفعال. كما أكد تقرير لجنة ال ٣٤ مجددا على أن المشاورات الثلاثية على أساس المناقشات المواضيعية غير الرسمية والشاملة في ما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة كانت من الأمور الأساسية. ويجب النظر في جميع التوصيات الصادرة عن تلك الاجتماعات والتقارير ويجب اتخاذ إجراءات المتابعة.

ومن جانبنا، عقدنا في آذار/مارس الماضي اجتماعا ثلاثي الصيغة بشأن التدريب وبناء القدرات والسلامة والأمن وأداء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأشدد على كلمة الأداء. وكان الاجتماع مفيدا في الجمع بين جميع أصحاب المصلحة لمناقشة السبل والوسائل الكفيلة بتحسين وتعزيز التدريب وبناء القدرات والسلامة والأمن وأداء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مما أسهم بدوره في إصدار البيان الرئاسي S/PRST/2019/4 تحت رئاسة إندونيسيا في أيار/مايو.

والنقطة الثانية تتعلق بالنظر في الخيارات المتاحة لإجراء المزيد من التفاعل المباشر بين الحكومات المضيفة والمجلس الأمن. وينبغي أن يشمل ذلك التعاون على تنفيذ الولايات الصادرة عن مجلس الأمن، بما في ذلك تيسير الوصول وتنفيذ ولايات حفظ السلام. وربما تكون الصيغة الرباعية التي تضم الدول المضيفة في المناقشة أحد الخيارات. واستنادا إلى المشاورات الرباعية مع البلدان المضيفة ومجلس الأمن يمكن للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة أن تناقش بصورة أشمل الأولويات والاستراتيجية السياسية. وستكون هذه المشاورات مفيدة في التحقق مرة أخرى من الرؤية الطويلة الأجل للأهداف السياسية للبعثة وللحل فضلا عن التعبير عنهما.

ونتفق مع ما ذكره السيد لاكروا في بيانه، وهو أن من شأن الولايات أن تستفيد كثيرا من منظورات وخبرات البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة الموجودة في الميدان. ويتعين على قواتنا في الميدان أن تتحلى بالوضوح بشأن ولاياتها، وينبغي للخبراء في المجلس التأكد من بساطة تلك الولايات ووضوحها وقابليتها للتنفيذ في الميدان. وأعتقد أن تلك هي الرسالة التي كان يسعى قائد القوة لإيصاله، وأرى أن تلك هي الرسالة التي عبّر عنها الكثير من قادة القوات الذين قدموا إلى قاعة مجلس الأمن. ولن أسمي قادة القوات هؤلاء، بيد أن تلك هي الرسالة.

ولذلك فإن المسألة تتمحور حول الكيفية التي سننجزها بها. وقد تعمدتُ استخدام كلمة ''خبراء'' في وصف من ناقشوا مشروع القرار. وأرى أن ذلك أمر بالغ الأهمية. وينبغي أن يسعوا إلى الوضوح بدلا من صياغة الكثير من صفحات النص. وقد توفرت لي تلك الخبرة عندما كنت في مالي. وتكلمت مع الكثير من حفظة السلام التابعين لنا هناك ووجّهت إليهم سؤالا بسيطا: هل يتفهمون جيدا ما المطلوب منهم افتراضا استنادا إلى القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣)؟ ويعلم أعضاء المجلس ماذا كانت الإجابة.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أهمية تحسين التنسيق والاتساق والتعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام خلال المناقشات بشأن ولايات حفظ السلام وعمليات الانتقال فيما يتعلق بتحسين التعاون بين الحكومات المضيفة ومجلس الأمن.

وتتعلق النقطة الثالثة والأخيرة التي أدلي بها بالسعي إلى اتّباع نُهج مبتكرة بما في ذلك من خلال مشاريع الشراكة الثلاثية. وينبغي ألا يقتصر التعاون على ذلك المستوى السياسي وحده بل ينبغي توسيع نطاقه ليشمل المستوى التقني أيضا. ولذلك السبب ينبغي أن تحدد المشاريع الابتكارية من قبيل الشراكات الثلاثية، تلك الشراكات اللازمة لسد الثغرات في مجال القدرات المتاحة لتنفيذ ولايات حفظ السلام. ويكتسي ذلك أهمية أيضا أثناء تشكيل قوة البعثات وتحديد حجمها وقوامها حتى تتناسب مع الموارد البشرية والمادية والمالية. وفي ذلك الصدد ستستضيف إندونيسيا مشروعا للشراكة الثلاثية في عام ٢٠٢٠ يركز على سد الفجوة بين ولايات وقدرات البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

وأشير إلى الملاحظات التي أدلى بها زميلي ممثل ألمانيا بشأن التوصيات المختلفة، فضلا عن ملاحظات كل من السيدة نوفوسيلوف والسيد لاكروا. ولا يقتصر تأييد بلدي على عقد الاجتماعات، سواء كانت رسمية أو غير رسمية فحسب، بل يشمل أيضا مضمون تلك الاجتماعيات وديناميتها ونتائجها وإجراءاتها الملموسة. ويسرني عقد المزيد من الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وأصحاب المصلحة الآخرين. ولكن المهم أيضا وقف المناقشات والاستمرار في اتخاذ إجراءات ملموسة.

وختاما، يحدونا الأمل في أن تتيح هذه المناقشة أيضا فرصة لتجديد وتفعيل التعاون الثلاثي في سياق تنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وأود أن أؤكد ما يلي على سبيل التوضيح. وأشير إلى الرسالة الموجهة من قائد القوة بشأن حاجة قائد

القوة والقوات في الميدان إلى السرعة والقدرة على الاستجابة على النحو المناسب، وخاصة في البعثات التي تواجه تهديدا أمنيا خطيرا.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن هدفنا في المستقبل هو جعل عمليات حفظ السلام أكثر كفاءة وفعالية ومرونة وقدرة على الاستجابة، فضلا عن جعلها أكثر أمانا. وأعتقد أن ذلك هو دورها الهام الذي كثيرا ما ننساه. والعبارتان الرئيسيتان هنا هما التنسيق والإدارة الجيدة. وفي نهاية المطاف، ينبغي ألا ننسى أبدا أن ذوي الخوذ الزرق التابعين لنا يقفون على الخطوط الأمامية وأنهم يخاطرون بأرواحهم من أجل قضية السلام.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر بيرو على أخذ زمام المبادرة بعقد مناقشة اليوم. وأشكر مقدمي الإحاطات الثلاثة على إحاطاتهم.

وتظل عمليات حفظ السلام أداة فعالة للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. كما أن مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة فضلا عن الأمانة العامة تعدُّ ثلاثة عناصر هامة مشاركة في عمليات حفظ السلام. ولذلك فإن تعزيز التعاون الثلاثي بينها يعتبر عنصرا حاسما في تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام. وفي عام ٢٠١٨ اقترح الأمين العام مبادرة العمل من أجل حفظ السلام في حين أيدت ١٥١ من الدول الأعضاء إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، متعهدة بذلك بتعزيز المشاورات بشأن الولايات بين الجهات المعنية بحفظ السلام وتنفيذها، فضلا عن إعطاء زخم جديد لزيادة التعاون الثلاثي.

وتود الصين أن تدلي بالتعليقات التالية فيما يتعلق بتعزيز التعاون الثلاثي في عمليات حفظ السلام.

أولا يعدُّ تحسين الولايات الصادرة عن مجلس الأمن شرطا مسبقا. وينبغي أن تتقيد ولايات عمليات حفظ السلام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية الموجِّهة لعمليات حفظ السلام وأن تظل على اتساق تام مع الهدف الأساسي المتمثل في التوصل إلى حل سياسي. ويجب أن يصمم وضع الولايات على الأوضاع في الميدان وأن يتسق مع الاحتياجات والأوضاع الفعلية للبلدان المعنية. ويجب أن تكون ولايات عمليات حفظ السلام واضحة ومحددة من أجل تيسير الحلول السياسية. ويتعين تحديث الأولويات والتركيز في كل مرحلة بشكل مستمر وفقا للديناميات والاحتياجات.

ثانيا، إن تحسين فعالية عمليات حفظ السلام أمر بالغ الأهمية وينبغي أن تعمل الأمانة العامة على تحسين آلية الدعم اللوجستي لضمان زيادة فعالية الدعم وتوفير الموارد الكافية لحفظ السلام. وينبغي توجيه الاهتمام إلى التدريب بغية مساعدة البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بصورة فعالة وتحسين قدرتها على تنفيذ ولاياتها والتصدي للحالات المعقدة. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لسلامة حفظة السلام وأمنهم. وينبغي أن تعتمد الأمانة العامة والبعثات تدابير متكاملة وتضعا قواعد السلامة والأمن وتحسّنا قدرات الإنذار المبكر والاستجابة، فضلا عن تعزيز جمع المعلومات وتبادلها وتحسين معدات الأمن وإجراءات الحماية وتعزيز القدرات في مجال الإنقاذ الطبي وإنقاذ الحياة.

ثالثا يعدُّ بناء شراكات أقوى بمثابة ركائز داعمة. وينبغي الاستفادة بشكل أفضل من اجتماعات مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بهدف التشجيع على مزيد من المناقشات الشاملة والمتعمقة. وينبغي تحسين الاستفادة من دور الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن حتى يصبح بمثابة قناة اتصال بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بما يمكّن من تحقيق التآزر وحل المشاكل العملية. وينبغي للقائمين على الصياغة في مجلس الأمن تعزيز الاتصال مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في عملية صياغة مشاريع القرارات ذات الصلة المعنية بعمليات

حفظ السلام ومعرفة الاحتياجات الفعلية وتكييف الولايات التي أذنت بها قرارات مجلس الأمن مع إيلاء مزيد من الاهتمام إلى تحسين النتائج الفعلية.

والصين عضو دائم في مجلس الأمن فضلا عن كونها بلدا رئيسيا مساهما بقوات وممولا رئيسيا لعمليات حفظ السلام. وما برحت الصين نصيرا قويا ومشاركا هاما في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونواصل في الوقت الراهن تنفيذ العديد من التعهدات المقدمة من الرئيس الصيني شي جينبينغ بصورة شاملة لمواصلة دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وشكّلنا بالفعل قوة احتياطية لحفظ السلام قوامها ٨ ٠٠٠ جندي ووحدتين للشرطة الاحتياطية لحفظ السلام. ويعمل حاليا ما يزيد على ٢ ٥٠٠ من حفظة السلام الصينيين على تنفيذ الولايات في ثمان من مناطق البعثات.

وتولي الصين أهمية كبيرة للتعاون الثلاثي في عمليات حفظ السلام وهي على استعداد للمشاركة فيه بنشاط. ونواصل دعم مجلس الأمن في تعزيز الاتصالات مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة، علاوة على العمل معا من أجل تحسين فعالية عمليات حفظ السلام. وتود الصين الاستفادة من الصندوق المشترك بين الصين والأمم المتحدة للسلام والتنمية وكذلك مزاياها الوطنية في مجال التدريب وتعزيز التنسيق مع الأمانة العامة بغية التركيز على بناء قدرات البلدان النامية المساهمة بقوات. وستواصل الصين باتخاذ إجراءات ملموسة الإسهام في تعزيز قدرات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والوفاء بالتزاماتها إزاء السلام.

السيد بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات اليوم، وإلى رئاسة بيرو للمجلس.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن يستمر التفاعل بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة صوب تحسين التفاهم المتبادل على أساس الأحكام الواردة في مذكرة الرئيس الواردة في الوثيقة S/2017/507.

واليوم، أود أن أركز على مجموعة من التدابير الملموسة التي من شأنها تحقيق ذلك الهدف، أولا، عن طريق استخدام الآليات القائمة على نحو أفضل، وثانيا، عن طريق إعمال تفكيرنا بشأن النهج الأخرى.

أولا، فيما يتعلق باستخدام الآليات القائمة على نحو أفضل، أود أن أبدأ بمسألة الاجتماعات بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن. منذ أن أصبحنا عضوا المجلس، فإن وفد بلدي سعى إلى الاستفادة بشكل كامل من هذه الاجتماعات باعتبارها فرصا لتبادل الآراء المستمر والهام بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المضيفة والبعثات المعنية والبلدان المساهمة بقوات. ولنكن صريحين – لا يمكن شجب صيغة تعاني خللا بشكل علني في الجمعية العامة إلا إذا بذلنا جهدا لإجراء هذه التفاعلات. وأود أيضا أن أشجع القائمين على الصياغة في المجلس على مراعاة الاعتبارات التي أعرب عنها المساهمون عند صياغة القرارات لتجديد الولايات.

وعلاوة على ذلك، فإن جميع اجتماعات الفريق العامل الجامع المعني بعمليات الأمم المتحدة تعقد في شكل مفتوح. ولذلك، فإننا نشجع جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والدول المضيفة للبعثات على المشاركة فيها. وينبغي للبلدان المساهمة الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تدلي ايضا بآرائها. وكعضو في المجلس، فسنستفيد بالتأكيد من هذه التبادلات في الآراء حيث أنها تسلط الضوء على الصعوبات والعناصر التشغيلية في الميدان التي تعتقد البلدان أنه ينبغي للمجلس أن يأخذها في الاعتبار. وأخيرا، نرحب بتوفير الترجمة الشفوية في معظم الاجتماعات التي عقدها هذان المحفلان، وبالتالي معالجة شواغل التعددية اللغوية وتلك المتعلقة بالوصول.

ثانيا، فيما يتعلق بالنهج الأخرى، يمكننا بالتأكيد بذل المزيد من الجهد في الوقت الذي نستخدم فيه المحافل القائمة على نحو جيد باعتبار ذلك خطوة أولى مفيدة. ونعتقد أن من المهم أن نسمع آراء المساهمين الماليين، بصرف النظر عن ترتيبهم. وبصفتنا دولة عضوا نقوم بتوفير الموارد البشرية لعمليات حفظ السلام، لكننا جميعا نستثمر أيضا الموارد المالية التي تكفل أداء عمليات حفظ السلام لمهامها بشكل جيد. ومن هذا المنظور، لدينا بالتالي مصلحة مالية في نجاحها. وأود أن أقتبس من تقرير أصدره مؤخرا مرصد بطرس غالي لحفظ السلام.

”إن مشاركة المساهمين الماليين في الاجتماعات المتعلقة بتنفيذ البعثة يتيح، أولا وقبل كل شيء، تكييف شكل الولاية مع الموارد المالية المتاحة والتغلب على الصعوبات التشغيلية التي تعوق تصميمها والاضطلاع بها.“

ومن شأن ذلك أن يكون خطوة مفيدة في جهودنا الرامية إلى المواءمة بين الولايات والموارد.

يجري تنفيذ بعض الولايات في بيئات أمنية متزايدة الصعوبة، مما يتطلب المزيد من الكفاءة والأداء والمسؤولية التشغيلية. ولذلك، فإننا نرى بعض المزايا في حفز تعزيز الحوار بشأن المسائل ذات الطابع التقني والعسكري المتزايد من أجل إتاحة الفرصة للحوار الأفقي فيما بين الخبراء من المساهمين المعنيين. وينبغي النظر في الدور الذي يتعين أن تضطلع به لجنة الأركان العسكرية في هيكل ثلاثي.

وأخيرا، تؤيد بلجيكا اقتراح الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى لضمان إتاحة المعلومات للأطراف المعنية قبل انعقاد جلسات المجلس المقررة بوقت كاف. ونأمل أن يتم اعتماد الاقتراح بسرعة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم بشأن الموضوع الهام المتعلق بتعزيز التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة بشأن المسائل المتصلة بأنشطة حفظ السلام.

ونشكر وكيل الأمين العام، جان - بيير لاكروا، والفريق غيلنسبور، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ والسيدة نوفوسيلوف، الزمستشارة المستقلة من مركز براين أوركوهارت لعمليات السلام التابع للمعهد الدولي للسلام، على ما قدموه من إحاطات وآراء.

الواقع أنه من الصعب المبالغة في التشديد على أهمية التعاون الثلاثي. فهو يؤدي دورا هاما وحاسما في الفعالية العملية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حيث أنه يجمع بين الجهات الرئيسية المشاركة في تحديد المهام والتخطيط والإدارة وتنفيذ عمليات حفظ السلام. والمنبر الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة لتنفيذ هذا التعاون هو اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (اللجنة ٣٤). وهي فريدة من حيث التمثيل فيها. وفي إطار اللجنة الخاصة يقوم أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بوضع نهج مشتركة لمعايير أنشطة حفظ السلام والانخراط في حوار تفاعلي مع الأمانة العامة بشأن القضايا الراهنة.

والشرط الذي لا غنى عنها لبلوغ المستوى اللازم من الثقة فيما بين جميع الأطراف المعنية هو كفالة الشفافية والتقيد في الممارسة العملية بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء في الهياكل الحكومية الدولية. فعلى سبيل المثال، فإن التوصيات والقرارات التي تعتمدها اللجنة ٣٤ هي التي ينبغي أن تسترشد بها الأمانة العامة والبعثات في الميدان لدى الاضطلاع بمهامها التنفيذية. ويشمل هذا المراجع والمفاهيم والمبادئ التوجيهية وغيرها من الوثائق التي أعدتها الأمانة.

ومع هذه الأهداف، من المهم أيضا مراعاة تقسيم العمل داخل منظومة الأمم المتحدة فيما بين الهياكل التي تحدد أساليب

عمل عمليات حفظ السلام لكفالة أننا لا نعرقل ولاية اللجنة الخاصة المتمثلة في النظر في المسائل المشتركة في مجال حفظ السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الذي خوله ميثاق الأمم المتحدة المسؤولية عن منع التهديدات للسلم والأمن الدوليين، يضطلع بالتأكيد بالدور الرئيسي في وضع ولايات عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في كل بلد.

وندعو إلى تنفيذ المقترحات الخاصة بتعزيز التعاون الثلاثي الواردة في تقارير اللجنة ٣٤. ونعتقد أن ولايات حفظ السلام والدراية المفاهيمي للأمانة العامة ينبغي أن تتوافق مع آراء البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة والبلدان المضيفة. وهذا بدوره سيوفر لنا تفسيرا دقيقا للأهداف الموضوعة لتفادي احتمال إثقال كاهل الولايات، وبذلك نزيد من فعالية تنفيذها. وفي هذا السياق، نشير إلى فرصة زيادة فعالية التعاون الثلاثي من خلال إشراك البلدان المضيفة، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، وضمان العملية السياسية، وإزالة أسباب الأزمة والمشاركة في إعادة التعمير بعد انتهاء الصراع.

وكما يتبين من خلال الممارسة، يتوفر شرط مسبق لتحقيق الأهداف بفعالية في البلدان التي يوجد فيها تعاون نشط قائم على الاحترام المتبادل بين البعثات والدولة. كما تضطلع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة بدور حاسم في ضمان فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث أن أصحاب الخوذ الزرق الذين يرسلونهم هم من يطلب إليهم الوفاء بالأهداف التي حددها مجلس الأمن. ورأيهم والمعلومات حسنة التوقيت التي يمكن أن توفرها هذه البلدان من منطقة العمليات في الواقع تكتسي أهمية بالغة. كما تعزز الخبرة المكتسبة الذاكرة المؤسسية لمنظومة الأمم المتحدة وتوفر الدروس للمستقبل. ولذا فإننا نعيد التأكيد على أهمية الاجتماعات التي تعقد بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة قبل تمديد ولاية بعثة لحفظ السلام.

ونلاحظ أيضا أن إمكانات لجنة الأركان العسكرية ما زالت لا تقدر حق تقديرها. وبموجب المادة ٤٧ من الميثاق، يطلب من اللجنة اسداء المشورة والمعونة إلى مجلس الأمن بشأن جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات عسكرية. ونعتقد أنه من المنطقي أن ننظر عن كثب في سبل الاستفادة من القدرات التحليلية والمساعدة العملية التي يمكن أن توفرها لجنة الأركان العسكرية. ومن العناصر المفيدة الممارسة المتمثلة في إجراء الزيارات القطرية إلى بعثات الأمم المتحدة، والمتابعة بتقرير يتضمن توصيات لمجلس الأمن ودعوة الممثلين العسكريين للأعضاء المنتخبين في المجلس للمشاركة في اجتماعات لجنة الأركان العسكرية. ونعتقد أيضاً أن من المهم التأكيد من جديد على سلطة لجنة الأركان العسكرية وأن تُقدّم لها الأمانة العامة كل المساعدة اللازمة في أنشطتها المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أبدأ، سيدي الرئيس، بالترحيب باختياركم موضوع مناقشة اليوم. وأعتقد أن هذا الموضوع، من المحادثة التي كنا قد أجريناها حول الطاولة والمساهمات المقدّمة، هو الذي أثار قدراً كبيراً من الاهتمام. وهو في الواقع خيار جيد. وبنفس الروح، أود أيضاً أن أشكر مقدّمي الإحاطات على حضورهم معنا اليوم وعلى تقديم آرائهم.

تقدّر المملكة المتحدة تقديراً كبيراً التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والأمانة العامة، ممثلة في السيد جان – بيير لاكروا – وهو أيضاً بطبيعة الحال طرف فاعل رئيسي في هذا المجال – والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة، الذي يكتسي أهمية حيوية بالنسبة لنا جميعاً من حيث تحقيق أي ولاية.

وكما تكرّم سفير الكويت بتذكيرنا، فقد حددنا هذه المسائل في الورقة غير الرسمية المشتركة مع أصدقائنا وزملائنا

من باكستان في العام الماضي، والتي نعتقد أنها لا تزال وثيقة الصلة بهذه المحادثات. وفي ذلك الوقت، كان هناك اتفاق واسع النطاق على أن الغرض من التعاون الثلاثي هو تمكين تلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة من تقديم معلومات موثوقة ومناسبة عن حقائق تنفيذ ولايات بعثات حفظ السلام إلى صناع القرار هنا في نيويورك.

إن المملكة المتحدة، كما هو حال العديد من نظرائها في مجلس الأمن، هي بطبيعة الحال إحدى البلدان المساهمة بقوات. ولذلك فإننا ندرك تماماً أهمية قيمة الآراء القادمة من الميدان والتي يُسعدنا أن ننقلها عن قواتنا. ونعلم، بوصفنا عضواً في مجلس الأمن ليس لأفراده حضور في كل بعثة، أننا بحاجة إلى التماس وجهات نظر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة فيما ننظر في المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس، ونحن نفعل ذلك.

وعلى سبيل المثال، قبل تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال هذه السنة، اجتمعنا مع كل ممثل من الممثلين الدائمين للبلدان المساهمة بقوات في جميع مراحل العملية وعلى جميع مستويات البعثة. وقد استضفنا اجتماعاً مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، وساعد ذلك بصورة مباشرة في إرشاد نهجنا نحو القرار ٢٤٧٢ (٢٠١٩) وعملية اتخاذه في المجلس، كما أعتقد، لا سيما فيما يتعلّق بكيفية تنفيذ الالتزام الذي تعهدنا به مراراً وتكراراً بشأن الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قطاع الأمن بقيادة الصومال. وهذا مثال واحد فقط، لم يكن من الضروري لنا فيه إنشاء أي عملية جديدة. وقد تمكّنا من القيام بذلك ضمن المعايير القائمة، وأعتقد أنه ينبغي لنا أن ننظر في ذلك أيضاً.

كما يجب علينا أن ندرك، بوصفنا من البلدان المساهمة بقوات، أنه يمكننا الاستفادة من رأي أو منظور معين من أنشطة الوحدات التابعة لنا، ولكن ليس هناك بلد مساهم يحتكر حقيقة ما يحدث على أرض الواقع. وبوصفنا المجلس، علينا أن نتأكد من أننا ننظر في آراء الممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين للأمين العام وقادة القوات وغير ذلك من التحليلات ذات الصلة للتأكد من أن لدينا صورة كاملة ومتكاملة.

وكما قلت في وقت سابق، أعتقد أن هناك حقاً مناقشة جارية مثيرة للاهتمام بشأن أفضل السبل لإجراء هذه المناقشات. لقد أجرينا هذه المشاورات غير الرسمية نسبياً بصورة ثنائية ومن ثم مع أعضاء المجلس الآخرين. وخلال رئاسة المملكة المتحدة في آب/أغسطس ٢٠١٨، ترأستُ أيضاً جلسة بشأن البلدان المساهمة بقوات (S/PV.8326). وأود أن أقول إنها لم تكن المناقشة الأكثر دينامية من بين كل ما شاركت فيه. لذلك أعتقد أن من المهم حقاً أن نرى كيف يمكننا جعل هذه الجلسات أكثر إفادة من حيث المعلومات وأكثر تفاعلاً.

ونحن في غاية الاستعداد لتلك المحادثة، وأحيط علماً بالمقترحات التي قدمتها ألكسندرا نوفوسيلوف. لكننا لا نريد عقد تلك المحادثة لمجرد أن نُضيف عملاً إلى جدول أعمال مزدحم بالفعل. فإذا أردنا الخروج بفكرة جديدة عن الكيفية التي يمكن بها أن نفعل شيئاً ما، فعلينا أن نحذف شيئاً ما آخر أو أن نعدّل في الأسلوب الحالي. وإلا فلن نعمل سوى على إضافة مزيد من الجلسات. وأتفق أيضاً مع جميع الذين تحدثوا عن قيمة البعثات والزيارات.

وقد حثّ الأمين العام الدول الأعضاء على إبداء المزيد من الالتزام بحفظ السلام من خلال مبادرة العمل من أجل السلام، وقد صادقت ١٥١ من الدول الأعضاء على هذا الإعلان الذي يدعونا على وجه التحديد إلى تنفيذ الالتزامات الحكومية الدولية القائمة بشأن التعاون الثلاثي، أي تعزيز المشاورات فيما بين المعنيين بحفظ السلام بشأن تنفيذ الولاية، تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، التوسّع في مشروع الشراكة الثلاثية، الذي يبني القدرات على المدى الطويل للبلدان المساهمة بقوات ويدعم بناء القدرات.

وعندما تحدثت إلينا ألكسندرا نوفوسيلوف في وقت سابق عن التعاون الثلاثي، فقد تحدثت عن ذلك أيضا من حيث تجنب التوتر. ومن هذا المنطلق، أودّ أن أشير إلى أن الالتزامات المشتركة الأخرى في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام تشمل تحسينات في الأداء والسلوك من خلال استخدام بيانات الأداء لإرشاد القرارات نشر القوات والاتفاق على مساءلة الأفراد في مواقع القيادة عن السلوك السليم، بما في ذلك على وجه الخصوص بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

لذا فمن المؤسف، في نظر المملكة المتحدة، أن بعض البلدان المساهمة بقوات قررت أن تعرقل تحقيق التحسينات التي كان من شأنها أن تُساعد على تحسين الأداء. ولو أن اللجنة الخامسة اعتمدت مشروع قرار بشأن سياسة شاملة لحفظ السلام لكان ذلك ليطلب إلى الأمين العام أن يتخذ مزيداً من الخطوات لتحسين أداء عمليات حفظ السلام والتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وكان من المقلق جداً أيضاً أن نفس تلك الدول الأعضاء أحبطت توافق الآراء المعتاد بشأن التقرير المستقل لمجلس مراجعي الحسابات (A/73/5 (Vol II))، الذي يتناول الإجراءات المتخذة في إطار اختصاص الأمين العام، وذلك بفرض إجراء تصويت والرفض المدوّي للتوصيات بشأن تحسين الأداء. لم يكن من شأن هذه التوصيات أن تساعد على حماية المدنيين في النزاعات فحسب؛ بل وكان من شأنها المضي جنباً إلى جنب نحو تحسين سلامة وأمن حفظة السلام التابعين لنا.

وأودّ أن أختتم بالقول إن الأمين العام، في سعيه إلى تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، قد سعى إلى الالتزام والتوافق في الآراء. وقد بات منوطاً بنا الآن أن نظهر التزامنا بتنفيذ الإصلاحات التي كثيراً ما نتكلم عنها والتي توصلنا إلى توافق في الآراء حيالها في العام الماضي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بيرو.

نشكر مقدمي الإحاطات – السيد لاكروا، والفريق غيلينسبور، قائد القوة، والسيدة نوفوسيلوف – على تحليلاتهم المتعمقة للموضوع الذي يجمعنا هنا اليوم، ويسرّنا أن نرى النبرة البنّاءة التي اتخذتها المناقشة الحالية في هذه الجلسة. كما نشكر البلدان المساهمة بقوات التي حضر ممثلوها بيننا بعد ظهر هذا اليوم.

إن حفظ السلام، ولا سيما عمليات حفظ السلام، أداة تتطور باستمرار وتتكيف لمعالجة البيئات المتزايدة التعقيد والمتعددة الأبعاد التي تجري فيها النزاعات. واستلزم هذا نشرها مع أهداف أدق واستراتيجيات متسقة واستجابات مبتكرة. وفي ضوء ذلك، قررنا عقد هذه المناقشة وتوفير حيّز للتفكير لمناقشة مسألة هي، في رأينا، لم تحقق بعد كامل إمكاناتها، ونقصد بذلك تعزيز وتحسين تنسيق الحوار والتعاون فيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. في السنوات الأخيرة، وفّرت لنا مختلف التقارير والتحليلات من جانب مجلس الأمن وهيئاته الفرعية، مثل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والأفرقة المستقلة رفيعة المستوى وغيرها من الهيئات، تقييمات واضحة ومقترحات قيّمة من أجل تحقيق هذه الغاية. ومن مسؤوليتنا الآن ترجمة النظرية إلى إجراءات ملموسة.

ومن بين الأفكار والمفاهيم الهامة التي طُرحتْ بعد ظهر هذا اليوم، نرى أن هناك إمكانيات حقيقية يمكن توفيرها في إطار المشاورات الرسمية لزيادة فعالية عمليات السلام ومتانة ولاية كل منها، شريطة أن نكون قادرين على الاستفادة منها بفعالية. وفي هذا الصدد، نوافق على أن هناك حاجة ملحة إلى تزويدها بالمزيد من التفاعل، الأمر الذي يستلزم كفالة أن ينهض من يرأسها – ويفضل أن يكون من الممثلين الدائمين الذين يعملون بالتنسيق الوثيق مع القائمين على صياغة النصوص –

بتبادل الآراء والخبرات بصورة أكثر مباشرة وأصالة. وسيكون من المستصوب أيضاً ضمان مشاركة الجهات الفاعلة المعنية الأخرى، مثل قادة القوات، عندما يحين موعد تجديد الولايات، فضلاً عن مشاركة متوازنة بين الخبراء السياسيين والعسكريين.

والسعي إلى تحقيق المزيد من التفاعل السلس ينطوي أيضا على كفالة الإعداد المسبق الملائم للأطراف، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات، وعقد اجتماعات بإخطار مسبق لتحقيق أغراض معينة في إطار جدول زمني محدد وتعميم جميع الوثائق ذات الصلة في الوقت المناسب، بما في ذلك المذكرات المفاهيمية ومقاييس الأداء لعملية السلام المعنية. ونرى أيضا أنه لا بد لنا من استكمال تلك الاجتماعات الرسمية بعقد اجتماعات غير رسمية أخرى لتحقيق المرونة في التنسيق بين الأطراف، لا سيما عندما لا يسمح جدول أعمال المجلس المزدحم بعقد اجتماعات رسمية بشأن الحوار الثلاثي كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

ونرحب بالجهود التي بذلها في ذلك الصدد القائمون على الصياغة في عقد الاجتماعات غير الرسمية لجمع المعلومات الموثوقة والهامة التي تستطيع البلدان المساهمة بقوات تقديمها والمشاركة في مناقشات متعمقة لنصوص القرارات. كما نؤكد الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمانة العامة في تلك الاجتماعات من خلال التحليلات المتعمقة للحالات والقدرات المطلوبة لكل بعثة، لكننا نشدد على ضرورة عقد هذه الاجتماعات غير الرسمية في مختلف مراحل عمليات السلام، ليس فقط لتجديد الولايات. ويجب أن تعقد الاجتماعات بشكل خاص بطريقة دورية ومنتظمة لا تتوقف على حسن النوايا أو رغبة أحد القائمين على الصياغة أو على المبادرات المنعزلة للأعضاء غير الدائمين.

وتقودنا هذه النقطة الأخيرة إلى النقطة الرئيسية في بياننا، والتي تتعلق بضرورة إحراز تقدم ملموس نحو إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون الثلاثي لهيكلة تفاعلاتنا. ونرى أن من الممكن تحقيق ذلك استنادا إلى التقارب الكبير بين كثير من النهج التي استمعنا إليها اليوم، ونرى أن ذلك يضيف أساسا متينا للاتفاق على وثيقة أفضل الممارسات في أقرب وقت ممكن. ونرى أن الفريقين العاملين المعنيين بعمليات حفظ السلام والوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، التي ترأستها على التوالي كوت ديفوار والكويت باقتدار، يمكنهما إعداد مثل هذه الوثيقة، إذا وجدا ذلك مناسبًا، بالتعاون مع الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس التي لديها مشاركة وخبرة طويلة في عمليات السلام.

وبيرو، في إطار دورها المزدوج بوصفها عضوا منتخبا في المجلس وبلدا من البلدان المساهمة بقوات منذ عام ١٩٥٨، ستدعم بقوة جميع الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون الثلاثي. ونأمل في أن تسمح هذه المناقشة والوثيقة الموجزة التي سنعدها في نهاية فترة رئاستنا بزيادة إبراز هذه المسألة التي تهم الجميع وطرح أفكار جديدة بهذا الشأن، لأن هذه المسألة تسهم في مصداقية وكفاءة عمليات السلام، وبالتالي في مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، ولا سيما على تنظيم هذه المناقشة الهامة للغاية بشأن علاقات العمل والتعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة. وأود أيضا أن أشكر السيد جان بيير لاكروا ومقدمي الإحاطتين.

لقد أضفي الطابع المؤسسي على التعاون الثلاثي بشكل جزئي بطبيعة الحال بإنشاء الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام في عام ٢٠٠١. وكما ذكر زميلنا ممثل الكويت، اتخذ عدد من القرارات والبيانات الرئاسية لتعزيز التفاهم بين

العناصر الثلاثة. وأوصى تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (انظر S/2015/446) بأن يضفي مجلس الأمن الطابع المؤسسي على إطار لإشراك البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة في وقت مبكر من العملية. وما من شك في أن الالتزام الجماعي بحفظ السلام على أساس فهم مشترك للأهداف والولايات يظل حاسما لبعثات حفظ السلام الناجحة.

وحاليا تنشر البعثات في بيئة تشغيلية متزايدة التعقيد مع زيادة المخاطر الأمنية بشكل ملحوظ. وذلك يؤكد أهمية الحفاظ على التزام جماعي وضرورة إجراء حوار مستمر وهادف بين الأطراف التي تشكل عمليات السلام وتنسقها وتنفذها وتمولها. ويؤكد ذلك أيضا أهمية تعزيز الطابع المؤسسي للتنسيق، لضمان اتساق السياسات والتشغيل عبر جميع أنظمة الأمم المتحدة. ومن الضروري بالفعل أن يعمل مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة الآن على تبسيط وتنسيق جميع الأنشطة في بيئة حفظ السلام المتزايدة التعقيد.

وفي ذلك السياق، أود أن أقدم عددًا من الاقتراحات لتعزيز روح الشراكة والترابط وتشجيع زيادة التعاون وبناء الثقة بين هذه العناصر الثلاثة: مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة.

أولا، نحتاج إلى رؤية مشاركة أكبر من البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة في عمليات التكليف بالولايات. وقد أقر مجلس الأمن نفسه في بيانه الرئاسي الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (S/PRST/2015/26) بأن المشاورات بين الأطراف الثلاثة لم تكن فعالة. واعترف المجلس، من حيث المبدأ، بأن خبرة وتجارب البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة يمكن أن تساعد كثيرا في التخطيط للعمليات. وقد يحدث ذلك بشكل خاص عندما تكون العمليات السياسية ضعيفة أو غير موجودة وتكون البيئة خطيرة وصعبة. وقد اعترف المجلس أيضا بأن مشاركة البلدان المساهمة بقوات في عملية تحديد الولاية والتخطيط لها انعكست بصورة مباشرة في الأداء.

ولكن تظل الأمانة العامة والأطراف القائمة على صياغة القرارات – لا من سيعملون في الميدان – هي من تقدم تحليلات للأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية لبعثة ما. وقد تعقد اجتماعات غير رسمية ولكن هناك مجالا للمزيد من الإسهامات من البلدان المساهمة بقوات. وفي الواقع إذا أرنا تعزيز التعاون الثلاثي فهذا أمر لا غنى عنه.

ثانياً إن عدم المشاركة في عملية الإعداد للولايات أو تجديدها يؤثر دون شك على الأداء، ويؤثر سلبا. ويقوض الثقة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. ويحتاج حفظة السلام إلى معرفة أن الولايات المأذون بها وضعت نتيجة لمشاورات مكثفة ومخلصة وكذلك نتيجة لمزيد من المشاورات بشأن التحديات التي ستواجههم. ونضيف أن هذا من شأنه أن يساعد أيضا على تحسين تصور الجهات الممولة التي كثيرا ما ترى أن البلدان لا تفعل ما يكفي لضمان تحقيق الكفاءة.

وقد أثار هذا الإقصاء المؤلم إحساساً بأنه يتم التفريط في سلامة الأرواح لتوفير الأموال، وهو ما يسود الآن للأسف في حالة عمليات حفظ السلام. وأود أن أشير أيضا إلى أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لن تكون ممكنة بدون مشاركة البلدان المساهمة بقوات. ومن البديهي ضمان مشاركتها الكاملة في تخطيط العمليات وتنظيمها، وهو ما سيكفل المساواة والمعاملة العادلة.

ثالثا، أود أن أشير إلى أنه لا يزال هناك مجال كبير لمواصلة تطوير الروابط في إطار التعاون الثلاثي. فمجلس الأمن على سبيل المثال غير ممثل بفعالية على المستوى الميداني للبعثات. وقد أشار السفير هيوسغن في وقت سابق إلى أهمية الزيارات الميدانية حيث يعايش المرء الحالة ويرى التحديات التي تواجهها عمليات حفظ السلام وآفاقها. لكن مجلس الأمن لا يزال يتخذ القرارات

على أساس التقارير التي تستند في بعض الأحيان إلى التصور بدلا من الواقع. ولكفالة التنفيذ العملياتي للولايات بنجاح، من الضروري أن يضفي مجلس الأمن الطابع المؤسسي على المشاورات المنتظمة مع الجهات صاحبة المصلحة. ويجب ألا يشمل هذا الولايات المتعلقة بالعملية فقط، بل أيضا مجالات مثل سلامة وأمن أفراد حفظ السلام، والتشكيل الاستراتيجي للقوات والمسائل الجنسانية، والسلوك والانضباط.

إن إجراء المشاورات وإضفاء الطابع المؤسسي من هذا القبيل سيتيح أيضا تسوية النزاعات بشأن قدرات الولايات أو المحاذير الوطنية. وبالمثل، ينبغي ألا تقتصر هذه المناقشات على المحادثات الرسمية في نيويورك. وينبغي أن تجري مناقشات غير رسمية على المستوى الميداني حيث يمكن أن تعالج أوجه القصور في تدفق المعلومات والترتيبات المؤسسية. وفي هذا السياق، ينبغي أن يعطي القائمون على صياغة النصوص أولوية للتشاور مع البلدان المساهمة بقوات بحسن نية، وألا يغفلوا أهمية الترتيبات المؤسسية. وكما ذكر زميلنا من المملكة المتحدة آنفا بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، عقدنا مشاورات مستفيضة مع البلدان المساهمة بقوات. وأعتقد أن ذلك أوجد فرصة كبيرة لنا لكي يفهم بعضنا بعضا، ولكي تأخذ المملكة المتحدة في الاعتبار بعض التحديات التي واجهتها بعثة الاتحاد الأفريقي في هذا المجال.

وسيكون من المناسب أيضا تعزيز مساهمة الآليات الأخرى من أجل إنجاز الولايات بشكل فعال. ومن الواضح جدا، كما اعترف مجلس الأمن، أن نجاح عمليات حفظ السلام سيستلزم بشكل متزايد التعاون القوي والتشاور الدينامي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي. إن التعاون والتشاور المستمرين مع الجهات الفاعلة ذات الصلة – ولا سيما اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، واللجنة الخامسة للجمعية العامة، اللتين تؤثران تأثيرا كبيرا في مستوى نشر القدرات في الميدان – أمر ملح.

وفي الختام، لقد أدى نشر بعثات حفظ السلام في سياق تصاعد مستويات العنف وزيادة التهديدات غير المتناسبة إلى زيادة أعداد الذين ضحوا بحياتهم من ذوي الخوذ الزرق. وينبغي أن يؤكد هذا بقوة ضرورة وضع حد للتنافس غير الضروري على أدوار صنع القرار في عمليات حفظ السلام. ومن الواضح جدا أنه يجب على مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة، فضلا عن الجهات المعنية الرئيسية الأخرى أن تعمل عن كثب من أجل تعزيز نظام الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وعلى مجلس الأمن والأمانة العامة الإصغاء كما ينبغي لتجارب البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة. ويجب أن يكون من الشروط الأساسية عقد اجتماعات رفيعة المستوى لجميع العناصر الثلاثة، مع أخذ الاستنتاجات في الإعتبار، عند وضع أي خطط للبعثات. هذه هي الخطوة الأولى والأكثر وضوحا لإنجاز تنفيذ بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وولاياتها بأنجع السبل وأكثرها أمانا. ويجب أن يتم هذا على وجه السرعة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد كايينامورا (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، نود أن ننضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة.

ونتفق مع معظم المتكلمين على أن التعاون الثلاثي لا يزال أمرا أساسيا لنجاح عمليات حفظ السلام. إن أي شيء أقل من ذلك سيؤدي إلى الفشل، لأننا سنكون قد فشلنا في التعاون بشأن مسألة هامة. كما نود أيضا أن نشكر وكيل الأمين العام

لعمليات حفظ السلام، وقائد قوة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والسيدة ألكسندرا نوفوسيلوف على إحاطاتهم المفيدة جدا.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشير إلى أن مجلس الأمن اعتمد القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) الذي وضع بيان مبادئ يشدد على أن المشاورات بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات ستعزز قدرة مجلس الأمن على اتخاذ قرارات ملائمة وفعالة في الوقت المناسب من أجل الاضطلاع بالولايات والمسؤوليات. وهذا يعني أن حفظ السلام شراكة. وعلى جميع الشركاء أن يبذلوا الجهود من أجل تحسين الاتساق والكفاءة. وبدون هذا التعاون بين هذه الركائز الثلاث لحفظ السلام، سنُمنى جميعا بالفشل.

ومن واقع ما نراه، هناك من ينشئون الولاية، وهناك من يقومون بتنفيذها. وهذا النوع من النهج المتعلق بعمليات حفظ السلام يضر بفعاليتها. وهو يلحق الضرر بسلطة ومصداقية الهيئة الرئيسية المعنية بالسلام والأمن، وهي مجلس الأمن، ويعيق الأدوات التي يوفرها للتخفيف من بعض أكثر الأزمات تعقيدا في العالم.

وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع الشركاء أن يكونوا متفقين في الرأي بشأن القضايا التي تؤثر على عمليات حفظ السلام. وكما ذكر معظم المتكلمين تعد المشاورات المطردة والمجدية مع البلدان المساهمة بقوات، على جميع مستويات ومراحل التخطيط وعمليات صنع القرار، بالغة الأهمية لنجاح أي عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهذا يعني أن مجلس الأمن لا يستطيع العمل بشأن هذه المسائل بمعزل عن الجهات المنفذة لقراراته وولاياته.

وما نراه هو أن استجابات الأمم المتحدة للنزاعات أصبحت شديدة التعقيد بسبب الديناميات السياسية والاجتماعية المكتنفة للنزاعات في جميع أنحاء العالم. وخلاصة القول إن إنجاز التدخل الناجح لحفظ السلام يتطلب مستوى عاليا من التعاون والتنسيق والاتساق. وفي الحالة التي يتسم فيها التعاون والتنسيق والاتساق بالضعف، يغدو تحقيق النتائج الاستراتيجية أشد صعوبة. وهذا يعني أن الشراكة الثلاثية تتيح التوصل إلى فهم مشترك للحالة، يُسترشد به في وضع ولايات حفظ السلام.

ومرة أخرى، يشدد القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، من بين وثائق أخرى متعلقة بالتعاون الثلاثي، على ضرورة منح الأمانة العامة الموارد البشرية والمالية الكافية لتنفيذ مهامها في مجال حفظ السلام. ومن المؤسف أنه، في الآونة الأخيرة، جرى تقليص الموارد المالية على حساب حفظة السلام، وعلى حساب البلدان المساهمة بقوات. ونؤكد من جديد الحاجة إلى التعاون المنظم لمعالجة الفجوات القائمة بين المهام الصادر بها تكليف وبين الموارد، لكي تكون الولايات قابلة للتحقيق.

إن تعزيز التعاون الثلاثي هو لصالح مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة ومن ثم، أود أن أثير النقاط التالية.

ينبغي أن تكون هناك مشاورات منتظمة ومجدية بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. وينبغي أن تكون الاجتماعات غير رسمية حيث تشجع على الصراحة والشفافية والحوار البناء. وينبغي أن تعقد هذه الاجتماعات بشكل يتيح مناقشة كل من المسائل التشغيلية والسياسية، وبطريقة تيسر اتخاذ قرارات سياسية مستنيرة استنادا إلى الحقائق على أرض الواقع. وينبغي أن يعقد هذا النوع من الاجتماعات المنتظمة غير الرسمية بروح وإحساس الاهتمام المشترك فيما بين جميع أصحاب المصلحة في حفظ السلام. وفي النهاية، ينبغي أن يمكنهم ذلك من التوصل إلى استشراف مشترك لأفضل السبل بشأن تنفيذ المهام المحددة على النحو الوارد في ولاية حفظ السلام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوة بنغلاديش لمخاطبة المجلس بشأن تعزيز التعاون الثلاثي لعمليات حفظ السلام.

إن الشراكة الثلاثية أمر بالغ الأهمية لفعالية الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام؛ ولا مجال للشك في ذلك. ومع ذلك، فإن إقامة الشراكات عبر الآراء المتباينة لأصحاب المصلحة الرئيسيين الثلاثة – مجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، والأمانة العامة – ما برحت دوما تشكل تحديا ولا تزال كذلك حتى اليوم. وآمل أن تؤدي مناقشة اليوم دورا هاما في توجيه عملنا المقبل. وأشكر وكيل الأمين العام لاكروا ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين.

على الرغم من التقسيم الواضح للمسؤوليات بين الأطراف الثلاثة في التعاون الثلاثي، توجد عرى للترابط والتفاعل فيما بينهما مهمة جدا. لذلك، فإن التعاون والمشاورات الهادفة فيما بين تلك الأطراف الثلاثة أمر حاسم في صياغة ولايات محددة بوضوح، وواقعية ويمكن تحقيقها. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تساعد هذه المشاورات أيضا على تضييق الفجوات بين الولايات والواقع خلال مرحلة التنفيذ، وتؤدي إلى تخفيف حدة التوتر بشأن المسائل التي لم تُحل في هيئات أخرى، مثل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، واللجنة الخامسة، وتقديم أفكار جديدة من الميدان في تحديد ملامح السياسات المستقبلية، وخاصة خلال مرحلة الانسحاب والخروج من البعثة.

في إطار جهودنا الرامية إلى إقامة حوار ثلاثي في إطار أفضل وأمتن، عقدنا في الماضي مناقشات بشأن المسائل الإجرائية والموضوعية على حد سواء. وفي هذا الصدد، يجب أن نشيد بعمل الوفود في المفاوضات التي جرت في اللجنة الخاصة عام ٢٠١٨ بشأن التعاون الثلاثي القائم على توافق الآراء مع تقديم توصيات محددة. وتماشيا مع تلك المناقشات، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأتقاسم معكم بعض الأفكار المحددة.

أولا، ينبغي أن يرمي هدف تعزيز التعاون الثلاثي في المقام الأول إلى التغلب على المعضلة المسماة ”ولاية شجرة عيد الميلاد“. ومن الأهمية الأساسية في هذا الصدد زيادة المرونة وتقبل المدخلات الواردة من البلدان المساهمة بقوات والبلدان الأساسية والميدانية، مع تحديد الولايات. كذلك يجب أن يكون نظام تقييم الأداء، وتقسيم المسؤوليات موحدين ومسترشدين بالواقعية، والتطبيق العملي، وإمكانية تحقيقهما. وينبغي أن تتمثل الفكرة أساساً في التمكين من تقاسم الملكية فيما بين البلدان المساهمة بقوات والبلدان الأخرى من خلال مشاركتها في القرارات الحاسمة، بما في ذلك تكوين عمليات حفظ السلام، وتعديل القوة، والاحتياجات من الموارد، وما إلى ذلك.

ثانيا، كثيرا ما تكون الآراء متباينة جدا في هيئات الأمم المتحدة التي تعالج عمليات حفظ السلام، مثل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، واللجنة الخامسة، والفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام، والفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات، وآراء المجلس، والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، والأمانة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هيئات الأمم المتحدة هذه لها طرق عملها الخاصة بها، وهي طرق لا تتزامن بالضرورة مع بعضها البعض. ومن المؤكد أن الحوار الثلاثي يمكن أن يؤدي دورا هاما في إزالة تلك الحواجز وإيجاد منابر لمزيد من التفاعل المجدي والمنتظم، وربما المؤسسي، فيما بين مختلف العمليات الحكومية الدولية بشأن مسائل هامة، من قبيل السلامة والأمن، والأداء، وبناء السلام، والمحافظة على السلام، من بين أمور أخرى.

ثالثا، يجب اتخاذ خطوات ملموسة لزيادة تنظيم الحوار الثلاثي بمزيج مناسب من الجلسات الرسمية وغير الرسمية. ونرى قيمة كبيرة في عقد جلسات غير رسمية منتظمة على مستوى الخبراء مع إتاحة فرص كافية لمشاركة الجهات الفاعلة على الصعيد الميداني من خلال التداول بالفيديو أو بوسائل أخرى.

ومن شأن ذلك أن يشجع المناقشات الديناميكية التي تركز على الحالة في الميدان، والمناقشات المتبادلة. وينبغي أن تشجع هذه الجلسات على التفكير من القاعدة إلى القمة، وهكذا، ينبغي أن تكون مرنة وبناءة ومفتوحة بما فيه الكفاية لاطلاع صانعي القرار على الآراء والشواغل التي تعرب عنها الجهات الفاعلة والمساهمون في الميدان. ومن المهم أيضا الحفاظ على توازن كافٍ بين الأصوات العسكرية والمدنية. ويمكن استخدام تلك الجلسات غير الرسمية لتمهيد الطريق أمام عقد اجتماعات رفيعة المستوى في سياق رسمي، مع وجود خطة فعّالة لصنع القرار والالتزام السياسي.

رابعا، ينبغي استخدام الآليات القائمة، مثل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، والفريق العامل التابع لمجلس الأمن، لإجراء مناقشات أعمق بشأن الشواغل المشتركة حول مختلف مسائل السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من زيادة تعزيز وتبسيط الممارسات القائمة الأخرى للجلسات الرسمية وغير الرسمية من خلال طرق مبتكرة. ويمكن للفريق العامل التابع لمجلس الأمن أن يؤدي دوراً حفازا أيضا في إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون الثلاثي من خلال المشاركة المنتظمة والمنهجية مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والأمانة العامة. ويمكنها أن تهدف إلى دفع المناقشات إلى ما يتجاوز المجال الشكلي التقليدي إلى مجال أكثر انفتاحا وتفاعلا، وإبقاء مجلس الأمن على علم بنتائج هذه المناقشات. ويمكن لمجلس الأمن بدوره أن يجسد نتائج هذه المناقشات في إنشاء الولايات وتجديدها.

خامسا وأخيرا، من أجل توجيه المناقشات نحو التقارب في الآراء بطريقة منهجية خلال فترة ما، من الضروري لأي مناقشات تدور في اجتماع ما أن تسترشد بها الاجتماعات المقبلة. ويمكن للأمانة العامة أن تتابع المناقشات في شكل مصفوفة، ولا سيما فيما يتعلق بالجلسات المتعلقة بالمسائل المواضيعية والمسائل الخاصة بالبعثة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد التخطيط المسبق والجدول الزمني السنوي المؤقت للتشاور الثلاثي، بالاقتران مع جدول أعمال مرن، في إعداد الدول الأعضاء للمساهمة في هذه الجلسات على النحو المناسب.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أيضا أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن الشكر لبيرو على تنظيمها مناقشة اليوم. واسمحوا لي أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا ومقدمي الإحاطات الآخرين على إحاطاتهم المتعمقة التي استمعنا إليها عصر اليوم.

منذ ستة عقود تقريبا ما برح بلدي مساهما ثابتا بقوات عسكرية وأفراد شرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد خدم في تلك العمليات أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من أشجع مواطنينا. لقد خدموا في ٤٦ مهمة حول العالم، وفي بعض البيئات الخطيرة للغاية. وقدم ١٥٦ منهم التضحية القصوى في سبيل قضية السلم والأمن الدوليين. إن ما يتحلى به حفظة السلام التابعين لنا من تفان واحترافية يعترف لهم بهما على نطاق واسع. وهم مدربون تدريبا جيدا ومجهزون تجهيزا جيدا، ومستعدون للعمل في جميع الظروف، وفقا لولايتهم.

كذلك نفخر بالإسهام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مجال الأفكار وإرساء المعايير. وخلال رئاسة باكستان لمجلس الأمن في عام ٢٠١٣، اتخذ القرار التاريخي ٢٠٨٦ (٢٠١٣) (انظر S/PV.6903). ولأول مرة، اعترف القرار بالطبيعة المتعددة الأبعاد لعمليات حفظ السلام الحديثة والدور المتطور الذي تؤديه في الصمود أمام التحديات المعقدة التي تُواجهها.

نعتقد أن البلدان المساهمة بقوات هي عيون الأمم المتحدة وآذانها في الميدان. لذلك فإن إسهاماتها قيمة بالنسبة للأمانة العامة وكذلك لمجلس الأمن. ومن هنا، ما فتئت باكستان نصيرا قويا للتعاون الثلاثي الاستباقي والقوي.

في ذلك السياق، في عام ٢٠١٨، قدمت باكستان، بالاشتراك مع المملكة المتحدة، ورقة غير رسمية إلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام للمساعدة في المناقشات وإيجاد السبل الكفيلة بتحسين التعاون الثلاثي. وقد سرنا أنه وردت الإشارة إلى تلك المبادرة في المذكرة المفاهيمية (S/2019/538، المرفق) لمناقشتها اليوم. ونتيجة لجهودنا، أُفرد فصلٌ كاملٌ للتعاون الثلاثي في تقرير اللجنة الخاصة لعام ٢٠١٨ (A/72/19). واسمحوا لي الآن أن أذكر خمس نقاط محددة لزيادة تحسين التعاون الثلاثي.

أولا، تعتبر باكستان أن الاتصال والتشاور الفعَّالين بين أصحاب المصلحة الرئيسيين الثلاثة، مجلس الأمن، والأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات، مهم جدا بالنسبة لعمليات حفظ السلام الفعَّالة والموجهة نحو النتائج، وهي نقطة أثارها أيضا العديد من المتكلمين عصر اليوم. ولذلك، ثمة حاجة حقيقية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون الثلاثي كإطار لإشراك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والأمانة العامة في وقت مبكر من العملية.

ثانيا، مع تزايد تقلب البيئات التشغيلية وطائفة من المطالب بفعل المزيد بتكلفة أقل، اكتسب هذا الاتصال الثلاثي الأبعاد أهمية أكبر.

ثالثا، لا نحتاج إلى إضافة طبقة أخرى من الآليات الرسمية لتحسين الأمور. وكل ما علينا فعله أن نستفيد على نحو أفضل من القنوات الحالية، ومزيج متوازن من الحوار الرسمي وغير الرسمي. بطبيعة الحال، كلاهما له ميزته الخاصة.

رابعاً، يجب تنشيط الجلسات الرسمية لزيادة فوائدها إلى الحد الأقصى من خلال توفير المعلومات ذات الصلة، وفي أوانها، للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لضمان إجراء حوار موضوعي وهادف قبل تجديد الولايات بفترة معقولة.

خامسا، ما زال أعضاء المجلس المنتخبون يضطلعون بدور حاسم في بناء الجسور لتيسير المناقشات بشأن التعاون الثلاثي. كذلك لا بد من زيادة تعزيز هذا الجانب من التعاون الثلاثي.

في عام ٢٠١٧، أنشأت باكستان، مع المغرب، فريقا غير رسمي من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ويضم الفريق جميع كبار المساهمين تقريبا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. واستضاف فريقنا بصورة مشتركة اجتماعا للتعاون الثلاثي شارك فيه المساهمون الرئيسيون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وشارك فريقنا في استضافة اجتماع للتعاون الثلاثي بمشاركة البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، وكبار ممثلي الأمانة العامة وأعضاء مجلس الأمن. ونعتقد أنه يمكن استغلال هذا المنبر لتعزيز هدفنا المشترك المتمثل في التواصل الفعال، وتحسين عمليات حفظ السلام.

أخيرا، أود القول بأن بوسع مجلس الأمن والأمانة العامة الاستمرار في التعويل على باكستان، ليس فقط بوصفها شريكا رئيسيا في الميدان ولكن في جميع أبعاد حفظ السلام، بما في ذلك وضع القواعد والمعايير وصوغ السياسات. ومع ذلك، بدون التعاون الثلاثي الحقيقي والفعال، لا يمكننا أن نتوقع التصدي بنجاح للتحديات المتعددة التي نواجهها اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد إدريس (مصر): أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى بيرو على عقد هذه الجلسة النقاشية الهامة حول مسألة التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات

عسكرية وأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام، وعلى دعوة مصر للمشاركة فيها باعتبارها ضمن أكثر البلدان إسهاما بقوات عسكرية وأفراد شرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وخاصة في خضم النقاشات الهامة الدائرة في الأمم المتحدة حول إصلاح منظومة حفظ السلام وتعزيز فعاليتها.

كما أعرب عن الشكر والتقدير للإحاطات القيمة الكاشفة التي استمعنا إليها في بداية الجلسة وللمتكلمين الذين سبقوني.

أولئك الذين شاركوا منا في مناقشات حفظ السلام يتحسبون وينبهون إلى أن مبادرات إصلاح حفظ السلام أضحت تميل للتركيز على تعزيز القدرات النظامية والجوانب العملياتية لحفظ السلام، على الرغم من حقيقة أن العديد من أصول هذه المبادرات بدءا من ''برنامج للسلم'' الذي أعده بطرس غالي (A/47/277)، مرورا بتقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، ثم الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، وأخيرا مبادرة الأمين العام الحالي ''العمل من أجل حفظ السلام''، قد تناولت بشكل شامل الأبعاد المختلفة السياسية والعملياتية لحفظ السلام.

وقد انعكس التوجه السائد الذي يركز على العناصر الفنية والعملياتية لفعالية وأداء حفظ السلام إلى تركيز المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة على مدار الفترة الماضية، بشكل أساسي، على المتطلبات التشغيلية والتقنية اللازمة للوحدات والموظفين لأداء مهام معينة، على الرغم من أن التعقيدات المتزايدة للبيئة العملياتية التي تعمل فيها عمليات حفظ السلام على أرض الواقع تبرز أهمية إجراء مراجعة شاملة لأداء المهمة بأكملها لضمان تنفيذ وتصميم ولايات عمليات حفظ السلام بشكل أفضل، توخياً لنتائج أفضل.

من هنا، تنبع الحاجة إلى وجود استراتيجية سياسية واضحة تدعم تنفيذ الولاية، ضمن رؤية شاملة لتحقيق السلام واستدامته. ولعل الأعضاء يتفقون معي في أن توافر الإطار السياسي يمثل مؤشرا أساسيا لقياس فعالية عمليات حفظ السلام ولتحديد مدى ملاءمتها للعمل في سياقات محددة، تختلف بالضرورة من حالة لأخرى.

من هذا المنطلق، نرى أهمية أن يتطور نطاق وطبيعة الحوار بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة. فرغم كثافة المشاورات التي تتم في هذا الشأن، فإننا كبلدان مساهمة بقوات، لا نزال نلمس غياب البعد الاستراتيجي في تلك الحوارات، والذي من شأنه أن يجعل البلدان المساهمة بقوات شركاء حقيقيين في الجهود الرامية إلى ضمان وفاء عمليات حفظ السلام بأهدافها الاستراتيجية. فالصيغة الحالية للمشاورات بين مجلس الأمن، وفقا للقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، لا ترقى إلى مستوى التعاون الثلاثي المأمول. ومن ثم، فإن هناك حاجة لإعادة النظر في هذه الصيغة القديمة التي ما زالت قائمة.

وانطلاقا من حرص مصر المتواصل على تعزيز فعالية منظومة عمليات حفظ السلام وإدراكا منها لحجم التحديات الهائلة التي تواجه حفظ السلام كأحد كبريات البلدان المساهمة بقوات، كانت مصر في طليعة الدول الداعمة لمبادرة الأمين العام ''العمل من أجل حفظ السلام''، وإعلان الالتزامات المشتركة. وفي إطار استعداد مصر لتولي رئاسة الاتحاد الأفريقي، اتخذت زمام المبادرة لوضع البلدان الإفريقية المساهمة بقوات وتلك المضيفة لعمليات حفظ السلام في قلب جهود تنفيذ مبادرة ''العمل من أجل حفظ السلام''، حيث استضافت القاهرة أول مؤتمر إقليمي رفيع المستوى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الذي وفر منصة فريدة من نوعها في وقت مبكر للفاعلين الرئيسيين في منظومة حفظ السلام للتباحث حول سبل تعزيز فاعلية عمليات حفظ السلام من منظور شامل يتناول الأبعاد الاستراتيجية والسياسية والعملياتية طوال دورة حياة العملية.

ونتج عن هذا المؤتمر الإقليمي خارطة طريق القاهرة لتطوير أداء عمليات حفظ السلام، من مرحلة الولاية والتفويض إلى

مرحلة النضوج والخروج، والتي وضعت تعريفا لمفهوم الأداء، ليعكس الطيف الواسع من المسؤوليات والالتزامات التي تقوم عليها مبادرة ”العمل من أجل حفظ السلام“ وإعلان الالتزامات المشتركة. كما ركزت خارطة طريق القاهرة بشكل خاص على أولوية إجراء تحليلات ميدانية تستند إلى عملية تشاورية شاملة بين قيادة البعثة والدول المضيفة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، والمنظمات الإقليمية الفاعلة، على أن تكون النتائج والتوصيات الناجمة عن هذا التحليل بمثابة مصدر معلومات هام توضع تحت نظر مجلس الأمن عند مراجعة الولايات وإعادة تشكيلها وسحب وخروج المهمة. ومن هنا، طورت خارطة طريق القاهرة مفهوم المشاورات الثلاثية إلى مفهوم المشاورات الرباعية، والتي تشمل الدول المضيفة، إلى جانب البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن، والأمانة العامة.

كما تضع خارطة طريق القاهرة القدرات التشغيلية والتقنية على قدم المساواة مع مسألة أولوية السياسة، والإسهام الأساسي لعمليات حفظ السلام في بناء واستدامة السلام.

كذلك أود التنويه إلى أن خارطة طريق القاهرة استفادت خلال عملية بلورتها من استشارات واسعة النطاق على مدى أشهر عديدة، لتجسد تجربة وخبرة وحكمة وطموحات مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة الرئيسيين، وفي القلب منها البلدان المساهمة بقوات والدول المضيفة للعمليات، والتي تمثل في معظمها الدول الأفريقية التي أسهمت في صياغة وتطوير هذه المبادرة وأعربت عن دعمها القوي لمحتواها ومضمونها، باعتبارها تمثل قيادة وملكية أفريقية.

وعليه، أدعو مجلس الأمن، صاحب الاختصاص الأصيل في حفظ السلم والأمن الدوليين، إلى النظر بجدية في الحلول العملية التي طرحتها خارطة طريق القاهرة للتحديات التي تنال من فعالية عمليات حفظ السلام، بما في ذلك المحور الخاص بتعزيز آليات التشاور بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والدول المضيفة.

لقد أشار قائد قوة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى التحديات الكبيرة والصعوبات العملية الخطرة والمعقدة التي تواجهها قواته في مالي. واسمحوا لي أن أعرب عن الشكر والتقدير لقائد العملية ولقواته وأن أشير إلى أن أكثر المهام خطورة في مالي تقوم بها قوات مصرية، تمثل إحدى أكبر المساهمات في هذه العملية الكبرى للأمم المتحدة في دولة أفريقية شقيقة.

ختاما، سيدي الرئيس، لا يفوتني أن أكرر الشكر لكم مجددا على عقد هذه الجلسة الهامة في توقيت بالغ الأهمية ومرحلة تموج بالتحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام، وهو ما يتطلب منا جميعا العمل المشترك وإظهار الإرادة الحقيقية والدعم اللازم لجعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر ملائمة للغرض الذي أنشئت من أجله وتحقيقا للهدف المنشود.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد بيرموديس ألباريس (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): أود في البداية أن أعرب عن امتناننا لرئاسة بيرو على تنظيم هذه المناقشة بشأن التعاون الثلاثي في سياق عمليات حفظ السلام،، وكذلك على دعوة أوروغواي إلى المشاركة فيه.

ونتمنى لكم ولوفدكم، سيدي الرئيس، كل النجاح في قيادة المجلس خلال شهر تموز/يوليه.

وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جون – بيير لاكروا؛ وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الفريق دينيس غيلينسبور؛ والزميلة الأقدم في مركز براين أوركوهارت لعمليات السلام التابع للمعهد الدولي للسلام، السيدة ألكسندرا

نوفوسيلوف، على إحاطاتهم. كما أحطنا علما بعناية بالبيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة التي أخذت الكلمة قبلنا

أود أن أؤكد مجددا التزام أوروغواي بمنظومة الأمم المتحدة لحفظ السلام وعمليات حفظ السلام. وقد نشر بلدنا بالفعل ما يزيد على ٠٠٠ ٥٠ فرد في أكثر من ٢٠ عملية في جميع أنحاء العالم على مدار تاريخنا الطويل بوصفنا بلدا مساهما بقوات وأفراد شرطة. وتساهم أوروغواي حاليا بعدد من القوات يجعلها أكبر بلد مساهم بقوات من الأمريكتين ويضعها في مرتبة قريبة جدا من أكبر ٢٠ بلدا مساهما بقوات في العالم. وأكسب هذا الجهد، المستمر على مدى عقود، بلدنا خبرة ثرية جدا في هذا الميدان.

إن التعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة – أو ما يُسمى بالتعاون الثلاثي – ليس مفهوما جديدا. وعلى العكس من ذلك، فإنه يشكل أحد العناصر التي ترد بصورة منتظمة في مداولات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠ على الأقل، أي منذ حوالي ٣٠ عاما. ولا أعتزم أن أكرر المفاهيم التي ذكرتها الوفود التي سبقتني في الكلام، إلا أنني أود أن أشدد على أن هناك على الأقل عددا من السوابق المتعلقة بهذا الموضوع – الوثائق والمبادرات المنبثقة عن مجلس الأمن نفسه وعن الجمعية العامة. ومن بين هذه السوابق، أود أن أشير إلى تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (S/2000/809) الصادر في عام ٢٠٠٠، والمعروف باسم تقرير الإبراهيمي؛ وتقرير مبدأ كابستون الصادر في عام ٢٠٠١؛ وتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) الصادر في عام ٢٠١٥؛ ومبادرة الآفاق الجديدة لعام ٢٠٠٩؛ ومبادرة ”العمل من أجل حفظ السلام“ التي أطلقها الأمين العام في عام ٢٠١٨.

وعلى مستوى مجلس الأمن، نشير إلى إنشاء الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام في عام ٢٠٠١ واتخاذ القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) في العام نفسه والبيان الرئاسي S/PRST/2015/26، المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وتحديث المذكرة ٥٠٧ المتعلقة بأساليب عمل المجلس (S/2017/507، المرفق). وعلى مستوى الجمعية العامة، تخصص اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام جزءا من تقاريرها للتعاون الثلاثي منذ عام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، فقد واكب تلك الجهود الواسعة النطاق، المستندة إلى مناقشات نظرية، إنشاء آليات مختلفة لتفعيل التعاون الثلاثي.

ومع ذلك، وعلى الرغم من كل تلك السوابق، لا يزال هناك تصور مشترك بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة، مفاده أن المشاورات الحالية لا ترقى إلى مستوى التوقعات وأنها لم تحقق كامل إمكاناتها بعد. وكما قلنا من قبل، وعلى الرغم من أن موضوع التعاون الثلاثي يشكل على نحو منتظم جزءا من مناقشاتنا منذ عدة سنوات، نود أن نشدد على أن تحسين تلك الآليات أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى بالنظر إلى التحديات الخاصة التي تواجهها بعثات حفظ السلام حاليا.

فقد وصلنا إلى مرحلة تعمل فيها عمليات حفظ السلام في بيئات تشغيلية متغيرة ومتزايدة التعقيد وتواجه تهديدات من جميع الأنواع. ويحتاج حفظة السلام إلى مستو عال من الإعداد والتدريب لمختلف المهام الموكلة إليهم وإلى استخدام تكنولوجيات جديدة ومعدات أكثر تطورا. كما أن عمليات حفظ السلام مطالبة بزيادة الكفاءة والفعالية في حين أن الميزانيات المخصصة لتمويل تلك العمليات يجري خفضها سنة تلو الأخرى وتواجه المنظمة مشاكل خطيرة في تسديد التكاليف في حينها إلى البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة.

وترى أوروغواي أن التصدي لهذه التحديات في السياق الحالي يتطلب تعاونا ثلاثيا قويا بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن المعلومات والخبرات المباشرة للبلدان التي تنشر أفرادا في مناطق النزاع، فضلا عن وجهات نظرها، أمر ذو فائدة كبيرة لمجلس الأمن في سعيه لتحسين الإلمام بالحالة والنظر في الفرص والتهديدات الناشئة في الميدان. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا نقلل من أهمية وجود قاعدة دعم عريضة للولايات التي يقرها مجلس الأمن، وخاصة مع مراعاة خصائص المهام الجديدة المدرجة في تلك الولايات، والتي باتت أكثر تعقيدا وتشتمل على قواعد اشتباك أشد صرامة، كما هو الحال بالنسبة لحماية المدنيين.

أود أن أعرض بإيجاز شديد بعض الأفكار التي يعتقد بلدي أنها يمكن أن تسهم في تحسين نوعية التعاون الثلاثي.

خلال مشاركتنا بصفتنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، أتيحت لنا الفرصة لإعداد مبادرة اقترحتها نيوزيلندا يدعو فيها، القائم على الصياغة، إلى عقد اجتماع غير رسمي بين البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة وأعضاء المجلس والأمانة العامة قبل وقت كاف من تجديد ولاية أي بعثة. وقد ثبت أن هذا القالب غير الرسمي، الذي يسمح بمشاركة الوفود الدبلوماسية والمستشارين العسكريين ومستشاري الشرطة معا، يشجع تبادل الآراء بصورة أكثر سلاسة بين أصحاب المصلحة ويشكل عنصرا مكملا مناسبا للاجتماعات الرسمية التي ينظمها مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وتلك المساهمة بأفراد شرطة. ونعتقد أنه ينبغي جعل هذه الممارسة، التي نفهم أنها لا تزال مستخدمة وإن كان بشكل متقطع، أكثر منهجية في عمل مجلس الأمن، وذلك على سبيل المثال من خلال تحديث المذكرة ٥٠٧ المتعلقة بأساليب العمل التي تتضمن فرعا مكرسا لهذا الموضوع.

كما أن الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام يشكل منبرا مناسبا لتعزيز التعاون الثلاثي من خلال إجراء مناقشات بشأن مسائل محددة، من قبيل حماية المدنيين أو أمن حفظة السلام أو استخدام التكنولوجيا أو الإدارة البيئية في عمليات حفظ السلام، من بين أمور أخرى. كما أن للأمانة العامة، ولا سيما عن طريق إدارة عمليات السلام التابعة لها، دوار رئيسيا في الدعوة إلى عقد اجتماعات مع أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وتلك المساهمة بأفراد شرطة عند الاقتضاء، وذلك على سبيل المثال في سياق الاستعراضات الاستراتيجية للبعثات أو عندما تحدث تغيرات فجائية في أي بيئة عمليات.

أخيرا، في نطاق الجمعية العامة، تشكل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام هيئة مفيدة تجمع بين الجهات الفاعلة الثلاث في التعاون الثلاثي ويمكن من خلالها إصدار توصيات وتوجيهات سياسية بشأن هذا الموضوع.

في ختام كلمتي، أقول بإيجاز إن من شأن تعزيز التعاون الثلاثي أن يخدم مصالح الأطراف الثلاثة بالنظر إلى أنها ستستفيد من تعزيز الحوار، مما سيكون له أثر إيجابي على كفاءة وفعالية عمليات حفظ السلام.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.